

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020

1.

عام

مسقط للتمويل (ش.م.ع.ع) ("الشركة") هي شركة مساهمة عمانية عامة تأسست بتاريخ 11 أكتوبر 1987 ومسجلة بسلطنة عمان. المكتب المسجل للشركة هو ص.ب: 108، روي ، الرمز البريدي: 112، مسقط ، سلطنة عمان. تزاوّل الشركة أنشطتها الرئيسية في مجال التمويل بالأقساط والتأجير للمركبات والأصول الأخرى وخصم الديون وأنشطة تمويل رأس المال العامل والمديونيات. تحصل الشركة على كافة إيراداتها من عمليات التأجير وخصم الديون وتمويل رأس المال العامل في سلطنة عمان. أسهم الشركة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية.

2.

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

1.2

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة المطبقة والتي لا تؤثر جوهرياً على البيانات المالية

معايير التقارير المالية الدولية رقم 16 "عقود الإيجار"

طبقت الشركة معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 "عقود الإيجار" اعتباراً من 1 يناير 2020. يسري المعيار للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020. نتج عن معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 محاسبة المستأجرين لمعظم عقود الإيجار ضمن نطاق المعيار بطريقة مشابهة للطريقة التي كانت تتم بها محاسبة عقود الإيجار التمويلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار". سوف يدرج المستأجرون الحق في استخدام الأصول والالتزام المالي المقابل في الميزانية العمومية. سوف يتم إطفاء الأصول على مدى فترة الإيجار ، وتم قياس الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة. ظلت محاسبة المؤجر دون تغيير إلى حد كبير كما هو الحال بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. في 1 يناير 2020 ، طبقت الشركة هذا المعيار باستخدام طريقة الأثر الرجعي المعدلة والتي يتم بموجبها إدراج الأثر المتراكم للتطبيق المبدئي لهذا المعيار كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة مع عدم تعديل أرقام المقارنة.

أدى تطبيق هذا المعيار إلى زيادة الأصول (الحق في استخدام الأصول) في 1 مارس 2020 بمبلغ 0.137 مليون ريال عماني وكذلك زيادة الالتزامات المالية بمبلغ 0.138 مليون ريال عماني دون تأثير على صافي الأصول أو الأرباح المحتجزة.

عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 ، أدرجت الشركة الالتزامات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً "كعقود إيجار تشغيلي" وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار". تم إدراج هذه الالتزامات ضمن "الالتزامات الأخرى" وتم قياسها بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية ، مخصومة بمعدل الإقتراض المتزايد للمستأجر في 1 يناير 2020. تم إدراج الحق في استخدام الأصول ضمن "المركبات والمعدات والأصول الأخرى" وتم قياسه بمبلغ معادل لالتزامات الإيجار ، معدلاً بقيمة أي مبلغ مدفوع مقدماً أو مدفوعات الإيجار المستحقة أو مخصصات عقود الإيجار الشاقة ، ويذكر في بيان المركز المالي في 31 مارس 2020.

بالإضافة إلى ذلك ، تم تطبيق الوسائل العملية التالية التي يسمح بها المعيار:

- الاعتماد على التقييمات السابقة حول ما إذا كانت عقود الإيجار شاقة.
- تم اعتبار عقود الإيجار التشغيلي بفترة إيجار متبقية تقل عن 12 شهراً في 1 يناير 2020 ، بأنها عقود إيجار قصيرة الأجل؛ و
- لم يتم تضمين التكاليف المبدئية المباشرة في قياس الحق في استخدام الأصول بالنسبة لعقود الإيجار التي تم احتسابها سابقاً كعقود إيجار تشغيلي.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

2. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

1.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة المطبقة والتي لا تؤثر جوهرياً على البيانات المالية (تابع)

الاختلافات بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 ومعيار التقارير المالية الدولية رقم 16 ملخصة في الجدول التالي:

المعيار المحاسبي الدولي رقم 17	معيار التقارير المالية الدولية رقم 16
تم تصنيف عقود الإيجار إما كعقود إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي. تم تحميل المبالغ المدفوعة بعقود الإيجار التشغيلي إلى الأرباح أو الخسائر بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.	تدرج عقود الإيجار كحق في استخدام الأصول والالتزام المقابل في التاريخ الذي يكون فيه الأصل المستأجر متاحاً للاستخدام. يتم تخصيص مدفوعات الإيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل إلى الأرباح أو الخسائر على مدى فترة الإيجار من أجل تحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي للالتزام. يستهلك الحق في استخدام الأصول على مدى العمر الإقتصادي للأصل ومدة الإيجار ، أيهما أقصر ، بطريقة القسط الثابت.
	عند تحديد فترة الإيجار ، نضع في الاعتبار كافة الحقائق والظروف التي تنشئ حافزاً إقتصادياً لممارسة خيار التمديد أو عدم ممارسة خيار الإلغاء على مدى فترة زمنية قدرها خمس سنوات.
	بشكل عام ، لا يتوقع أن يكون معدل الخصم الضمني في عقد الإيجار متاحاً، لذا يتم استخدام معدل الإقتراض المتزايد للمستأجر. وهذا المعدل الذي قد يتوجب على المستأجر دفعه لإقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ما بقيمة مماثلة في بيئة إقتصادية مماثلة وبنفس البنود والشروط. يتم تحديد المعدلات لكل بيئة إقتصادية تعمل فيها ولكل مدة من خلال تعديل معدلات المبادلة مع فروق التمويل (معدلات الإنتمان الخاصة بنا) وعلى أساس العملات عند الضرورة.

لم يكن لتطبيق التفسيرات والتعديلات التالية تأثيراً على البيانات المالية للشركة للفترة الحالية والسنوات السابقة ، ولكنه قد يؤثر على إحتساب التعاملات والترتيبات المستقبلية:

- التعديلات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية 2015 – 2017 ، تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم 3 إندماج الأعمال ، معيار التقارير المالية الدولية رقم 11 الترتيبات المشتركة ، المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل والمعيار المحاسبي الدولي رقم 23 تكاليف الإقتراض.
- معيار لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم 23 الشكوك حول معالجات ضريبة الدخل.
- تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي وتعديل الإلتزامات المالية.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الإستثمار في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة: تتعلق بالمصالح طويلة الأجل في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 تعديل خطة منافع الموظفين أو تقليصها أو تسويتها.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

2. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (تابع)

2.2 معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولم يبدأ سريانها بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

لم تطبق الشركة المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية والتي صدرت ولم يبدأ سريانها بعد:

تسري للفترات
السنوية التي تبدأ
في أو بعد

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

تعديلات على الإشارات إلى إطار عمل مبادئ معايير التقارير المالية الدولية – التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية أرقام 2 و 3 و 6 و 14 ومعايير المحاسبة الدولية أرقام 1 و 8 و 34 و 37 و 38 ومعايير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية أرقام 12 و 19 و 20 و 22 ومعايير لجنة تفسيرات المعايير الدولية رقم 32 لتحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارة إلى الاقتباس من إطار العمل أو لتحديد إشارتهم إلى نسخة مختلفة من إطار العمل.

معايير التقارير المالية الدولية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات ومعايير التقارير المالية الدولية رقم 9 – الأدوات المالية

التعديلات حول مسائل ما قبل الاستبدال في إطار إصلاح معدل الفائدة بين البنوك

معايير التقارير المالية الدولية رقم 17 عقود التأمين
يتطلب معيار التقارير المالية الدولية رقم 17 قياس التزامات التأمين وفقاً للقيمة الحالية للوفاء ، وهو يتيح منهجاً أكثر إتساقاً لقياس وعرض جميع عقود التأمين. تم وضع هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المتسقة والقائمة على المبادئ لعقود التأمين. يحل معيار التقارير المالية الدولية رقم 17 معيار التقارير المالية الدولية رقم 4 عقود التأمين كما في 1 يناير 2022.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعايير المحاسبية الدولي رقم 28 الإستثمارات في شركات شقيقة ومشاريع مشتركة (2011) والمتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الأصول والمستثمرين في الشركة الشقيقة أو المشروع المشترك.

تم تأجيل تاريخ
السريان لأجل
غير مسمى.
التطبيق
مسموح به.

تتوقع الإدارة بأنه سوف يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للشركة عندما تكون قابلة للتطبيق ، وأن تطبيق تلك المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون له تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة عند إعداد هذه البيانات المالية مبينة أدناه. هذه السياسات مطبقة بشكل متوافق على كافة السنوات المعروضة ما لم ينص على غير ذلك.

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن اللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية وقانون الشركات التجارية في سلطنة عمان.

صدر قانون الشركات التجارية الجديد بموجب المرسوم السلطاني رقم 2020/18 (قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان) بتاريخ 13 فبراير 2020 ، والذي إستبدل قانون الشركات التجارية. وفقاً لأحكام المرسوم السلطاني رقم 2020/18 ، يسري قانون الشركات التجارية الجديد اعتباراً من 17 ابريل 2020 ويجب على الشركات الالتزام بالقانون الجديد خلال سنة واحدة من تاريخ 17 ابريل 2020.

أساس الأعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، فيما عدا الأدوات المالية المشتقة والتي تدرج بالقيمة العادلة. يعرض بيان المركز المالي بترتيب تنازلي للسيولة ، حيث أن هذا العرض أكثر ملائمة لعمليات الشركة.

يتطلب إعداد البيانات المالية بما يتماشى مع معايير التقارير المالية الدولية إستخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة أحكامها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. إستخدمت الإدارة أحكامها وقامت بعمل تقديرات عند تحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. الأجزاء التي تتطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيدات ، أو الأجزاء التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة بالنسبة للبيانات المالية مبينة في إيضاح 4.

مركبات ومعدات

تدرج بنود المركبات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تتم رسملة المصاريف اللاحقة فقط إذا زادت من المنافع الإقتصادية المستقبلية المضمنة في بند المركبات والمعدات. تدرج جميع المصاريف الأخرى في الأرباح أو الخسائر كمصروف عند تكبدها.

يحتسب إستهلاك الأصول بإستخدام طريقة القسط الثابت من أجل تخصيص تكلفتها إلى قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

السنوات

4

سيارات

5 - 4

أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية

3

أصول تقنية المعلومات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للأصول ، ويتم تعديلها إذا كان ذلك ملائماً ، بتاريخ كل تقرير. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة المقدرة استردادها عن ذلك الأصل تخفض قيمته فوراً إلى القيمة المتوقعة استردادها. أرباح وخسائر استبعادات المركبات والمعدات تحدد عن طريق مقارنة المتحصلات والقيم الدفترية ومن ثم يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة. عندما تصبح جاهزة ، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى فئة المركبات والمعدات المناسب وتستهلك وفقاً لسياسات الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأصول المالية

عند الإدراج المبدئي ، يتم تصنيف الأصل المالي: بالقيمة العادلة ، بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلاً من الشرطين التاليين ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصل محتفظ به ضمن نموذج العمل الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية؛ و

- الشروط التعاقدية للأصل المالي تنشئ تدفقات نقدية في تواريخ محددة ، تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم.

تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى فقط إذا استوفت الشروط التالية ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصل المالي محتفظ به ضمن نموذج العمل الذي يهدف إلى تحقيق التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية؛ و

- الشروط التعاقدية للأصل المالي التي تنشئ تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم.

عند الإدراج المبدئي لأداة حقوق الملكية التي لم يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة ، يمكن أن تختار الشركة بشكل غير قابل للإلغاء أن تعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم هذا الاختيار وفقاً للإستثمار. تقاس جميع الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك ، وعند الإدراج المبدئي ، يمكن للشركة أن تصنف ، بشكل غير قابل للإلغاء ، الأصل المالي الذي يتوافق مع المتطلبات التي يجب قياسها بالتكلفة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، إذا أدى ذلك إلى التخلص من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

في الفترة الحالية والفترة السابقة ، تم تصنيف الإلتزامات المالية كإلتزامات مالية أخرى وتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ، باستثناء:

- الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يطبق التصنيف على المشتقات والإلتزامات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الإدراج المبدئي. الأرباح والخسائر من الإلتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى تعرض بشكل جزئي في الإيرادات الشاملة الأخرى (قيمة التغير في القيمة العادلة للإلتزام المالي المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الإلتزام لذلك الإلتزام ، والمحدد بالمبلغ الغير منسوب إلى التغيرات في أوضاع السوق المنشئة لمخاطر السوق) وجزئياً في الأرباح أو الخسائر (القيمة المتبقية للتغير في القيمة العادلة للإلتزام). يكون ذلك ما لم يكون عمل ذلك العرض عدم تطابق محاسبي ، حيث يتم في هذه الحالة عرض الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى التغيرات في مخاطر الإلتزام للإلتزام في الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأصول المالية (تابع)

- الإلتزامات المالية الناشئة من تحويل الأصول المالية الغير مؤهلة للإلغاء التصنيف أو عند الإستمرار في تطبيق منهج الإشتراك. إذا كان تحويل الأصول المالية لا يؤهل للإلغاء الإدراج ، يدرج الإلتزام المالي بالمقابل المستلم عن التحويل؛ و
- عقود الضمانات المالية والإلتزامات القرض.

إلغاء إدراج الإلتزامات المالية

يتم إلغاء إدراج الإلتزام المالي عندما يلغى (أي عند إلغاء الإلتزام المحدد في العقد أو يلغى).

تقييم نموذج العمل

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج العمل الذي يتم من خلاله الإحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة ، لأن ذلك يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة العمل والمعلومات المقدمة إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً على وجه الخصوص ، ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على جني إيرادات فوائد تعاقدية ، الإحتفاظ بمعدل محدد ، مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الإلتزامات التي تمول تلك الأصول أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول ؛
- كيفية تقييم أداء المحافظ وإبلاغ إدارة الشركة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء النشاط التجاري - على سبيل المثال ، ما إذا كان التعويض مستنداً إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة ، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل ، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف الشركة المعلن لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة ، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأنها ليس محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وليس محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط لسداد أصل المبلغ والفوائد

لأغراض هذا التقييم ، يُعرّف مصطلح "أصل المبلغ" بأنه القيمة العادلة للأصول المالية عند الإدراج المبدئي. يُعرّف مصطلح "الفائدة" بأنه المقابل للقيمة الزمنية للنقود ولمخاطر الائتمان المصاحبة لأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر الإقراض الرئيسية الأخرى والتكاليف (أي: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، إلى جانب هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد ، تنتظر الشركة في الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط.

عند إجراء التقييم ، تضع الشركة في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي قد تغير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية;
- الميزات الإيجابية;
- المدفوعات مقدماً وشروط التمديد;
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (مثل: ترتيبات عدم الرجوع إلى الأصل); و
- الميزات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود (مثل: إعادة التحديد الدوري لمعدلات الفائدة).

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج العمل الذي يحتفظ الصندوق بالأصول المالية ضمنه ، تتم إعادة تصنيف الأصول المالية. يتم تطبيق متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة ، بأثر مستقبلي منذ اليوم الأول لفترة التقرير الأولى التي تلي التغير في نموذج العمل والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للصندوق. خلال الفترة الحالية ، وفترة المحاسبة السابقة ، لم يوجد تغير في نموذج العمل الذي تحتفظ الشركة بموجبه بالأصول المالية ، لذا لم يتم إعادة تصنيف.

إلغاء الإدراج

أي أرباح/خسائر متراكمة مدرجة في الإيرادات الشاملة الأخرى بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ، لا تدرج في حساب الأرباح أو الخسائر عند إدراج تلك الأوراق المالية.

قياس الأصول والالتزامات المالية

الإستثمار في الأوراق المالية

يقاس الإستثمار في الأوراق المالية بـ:

- أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة ، حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة ، ولاحقاً بقيمتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- إستثمارات الأوراق المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، حيث تكون بالقيمة العادلة مع إدراج التغييرات مباشرة في الأرباح أو الخسائر; و
- الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

قياس الأصول والإلتزامات المالية (تابع)

الإستثمار في الأوراق المالية (تابع)

تختار الشركة أن تعرض في الإيرادات الشاملة الأخرى التغيرات في القيمة العادلة لبعض الإستثمارات في الأوراق المالية الغير محتفظ بها للمتاجرة. يتم الإختيار على أساس كل أداة على حده عند الإدراج المبدئي وهو غير قابل للإلغاء.

لا يتم أبداً إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ولا يتم إدراج إنخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر. تدرج توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت تمثل بوضوح إسترداد جزء من تكلفة الإستثمار ، في هذه الحالة يتم إدراجها في الإيرادات الشاملة الأخرى. الأرباح والخسائر المتراكمة المدرجة في الإيرادات الشاملة الأخرى تُحوّل إلى الأرباح المحتجزة عند إستبعاد الإستثمار.

الإلتزامات المالية

تقاس جميع الإلتزامات المالية بالتكلفة المطفأة إلا إذا صنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

تدرج الشركة مخصصات خسارة بالنسبة للخسائر الإئتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الودائع والأرصدة والمستحق من البنوك؛
- إستثمارات الأوراق المالية المدينة المدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- صافي الإستثمار في مديونيات التمويل إلى العملاء؛
- قبولات العملاء وأصول مالية أخرى؛
- إلتزامات القرض؛ و
- الضمانات المالية والعقود.

لم يتم إدراج خسارة إنخفاض في القيمة من الإستثمارات في الأسهم.

بإستثناء الأصول المالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة والتي تم شراؤها أو إنشاؤها ، ينبغي قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً ، أي: الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة والتي تنشأ من أحداث تعثر محتملة في الأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (يشار إليها بالمرحلة 1)؛ أو
- الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة ، أي: الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (يشار إليها بالمرحلة 2 والمرحلة 3).

يكون مخصص الخسارة للخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة مطلوباً لأداة مالية إذا كانت مخاطر الإئتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الإدراج المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية ، يتم قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي التقدير المرجح للقيمة الحالية لخسائر الإئتمان. يتم قياسها بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق إستلامها والناشئة من عدد من السيناريوهات الإقتصادية المستقبلية المرجحة ، والمخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

- **التزامات القرض غير المسحوب:** هي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة إلى الشركة إذا تم سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها.
 - **عقود الضمان المالي:** هي الدفعات المالية التي يتوقع ان تعوض حامل العقد مطروحا منها أي مبالغ تتوقع الشركة إستلامها من حامل العقد والمدين أو أي طرف آخر.
- تقوم الشركة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي ، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تحمل خصائص مخاطر إقتصادية متماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل بإستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسه على أساس فردي أو جماعي.

العمر الإنتاجي المتوقع

بالنسبة للأدوات في المرحلتين 2 و 3 ، يعكس مخصص الخسارة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي المتوقع للأداة. بالنسبة لأغلب الأدوات ، فإن العمر الإنتاجي مقيد بالعمر التعاقدية المتبقي. الإستثناء هو لبعض الأدوات ذات الخصائص التالية: (أ) الأداة التي تحتوي عللا كلاً من قرض وعنصر إلتزام غير مسحوب ، (ب) الإلتزام التعاقدية لطلب إعادة سداد وإلغاء عنصر إلتزام السحب و (ج) التعرض لخسائر الإئتمان غير مقيد بفترة الإخطار التعاقدية. بالنسبة للمنتجات التي تقع في نطاق هذا الإستثناء ، يمكن أن يتجاوز العمر المتوقع فترة العقد المتبقية وهي الفترة التي لا يكون فيها التعرض للمخاطر مخففاً بإجراءات إدارة مخاطر الإئتمان العادية الخاصة بالشركة. تختلف هذه الفترة وفقاً للمنتج وفئة المخاطر وتقدر بناء على الخبرة التاريخية للتعرض لمخاطر مماثلة والنظر في إتخاذ إجراءات لإدارة مخاطر الإئتمان كجزء من المراجعة الدورية لمخاطر الإئتمان. إن تحديد الأداة التي تقع في نطاق هذا الإستثناء وتقدير العمر المتبقي الملائم يستند على الخبرة التاريخية ومخاطر الإئتمان المخففة هي ممارسة تتطلب إجراء إجتهادات محاسبية.

الأصول المالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة

يكون الأصل المالي "ذو قيمة إئتمانية منخفضة" عند وقوع حدث أو أكثر يكون لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الأصل المالي ذو القيمة الإئتمانية المنخفضة بأنه في المرحلة 3 للأصول.

تتضمن الأدلة على إنخفاض القيمة الإئتمانية للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر.
- الإخلال بالعقد مثل التعثر أو وقوع حدث مستحقات سابقة.
- إختفاء سوق نشط لأوراق مالية نظراً للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الإئتمانية المتكبدة.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

قد لا يمكن تحديد وقوع حدث فردي ، ويمكن للتأثير المجمع لعدة أحداث أن يتسبب في أن يصبح الأصل المالي ذو قيمة إئتمانية منخفضة. تقيّم الشركة ما إذا كانت أداة الدين التي تقاس بها الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد إنخفضت قيمته الائتمانية في تاريخ التقرير. لتقييم ما إذا كانت أداة الدين السيادية والتجارية قد إنخفضت قيمتها الائتمانية ، تضع الشركة في الاعتبار عدة عوامل مثل توقيت سداد الشرائح ومعدلات الإئتمان والالتزام المقترض بالسداد.

يعتبر الدين بأنه ذو قيمة إئتمانية منخفضة عندما يتم منح إمتياز إلى المقترض نتيجة لتدهور الأوضاع المادية للمقترض ، إلا إذا وجد دليل على أنه نتيجة لمنح الإمتياز إنخفضت مخاطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على إنخفاض القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي يكون فيها الإمتياز متوقّعا وليس ممنوحاً بشكل فعلي ، يعتبر الأصل بأنه ذو قيمة إئتمانية منخفضة عند وجود دليل ملحوظ على إنخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك إستيفاء تعريف التعثر. يتضمن تعريف التعثر (أنظر ادناه) مؤشرات إحتمال عدم السداد والتوقف عن السداد إذا تجاوزت فترة إستحقاق المبلغ 90 يوماً أو أكثر. مع ذلك ، الحالات التي يكون فيها إنخفاض القيمة ليس مدرجاً للأصول لما يزيد عن 90 يوماً ، تكون مؤيدة بمعلومات معقولة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان

تراقب الشركة جميع الأصول المالية والالتزامات المالية المصدرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات إنخفاض القيمة لتقييم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان منذ الإدراج المبدئي. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان ، سوف تقيس الشركة مخصص الخسارة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة بدلاً من فترة 12 شهراً. السياسة المحاسبية للشركة هي عدم إستخدام التوقع العملي بأن الأصول المالية ذات مخاطر إئتمان "منخفضة" في تاريخ التقرير تعتبر بأنه ليس لديها زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان. نتيجة لذلك، تراقب الشركة جميع الأصول المالية والالتزامات المالية المصدرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان.

عند تقدير ما إذا كانت مخاطر الإئتمان على أداة مالية قد إرتفعت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي ، تقارن الشركة مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية في تاريخ التقرير بناء على فترة الإستحقاق المتبقية للأداة مع مخاطر التعثر التي تحدث والتي كانت متوقعة لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عند إدراج الأداة المالية لأول مرة. لإجراء هذا التقييم ، تضع الشركة في الاعتبار معلومات كمية ونوعية تعتبر معقولة ومؤيدة ، متضمنة الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية دون جهد أو تكلفة ، بناء على الخبرة التاريخية للشركة وتقييم مخاطر الإئتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

هناك عدة سيناريوهات إقتصادية تشكل أساساً لتحديد التعثر المحتمل عند الإدراج المبدئي وفي تواريخ التقرير اللاحقة. سوف يؤدي سيناريو إقتصادي مختلف إلى تعثر محتمل مختلف. إذا كان ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة التي تشكل أساساً للمتوسط المرجح للتعثر المحتمل المستخدم في تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد إرتفعت بصورة جوهرية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

تتضمن المعلومات المستقبلية عوامل مستقبلية لمؤشرات الإقتصادي الكلي التي يتم الحصول عليها من إرشادات تنظيمية وتقارير الخبراء الإقتصاديين والمحللين الإقتصاديين وجهات حكومية ومؤسسات أخرى مماثلة ، إلى جانب الوضع في الاعتبار لمصادر داخلية وخارجية للمعلومات حول التوقعات الإقتصادية الفعلية والمتوقعة. بالنسبة للبيع بالتجزئة ، تتضمن معلومات التمويل المستقبلية نفس التوقعات الإقتصادية مثل التمويل التجاري مع توقعات إضافية لمؤشرات الإقتصاد المحلي.

تخصص الشركة أطرافها المقابلة لسمتوى مخاطر إئتمان داخلية إعتماًداً على جودتهم الإئتمانية. تضع الشركة في الاعتبار مخاطر الإئتمان عند إدراج الأصل وما إذا كانت هناك زيادة جوهرية به بشكل مستمر على مدى كل فترة تقرير. كما تضع في الاعتبار معلومات مستقبلية كمية ونوعية مؤيدة. يتم تضمين المؤشرات التالية بشكل خاص:

- شيكات مرتجعة متكررة.
- التصنيف الإئتماني الخارجي (كلما كان متاحاً).
- التأثير العكسي الفعلي أو المتوقع في العمل التجاري والأوضاع المالية أو الإقتصادية التي يتوقع أن تتسبب في تغير جوهري في إمكانية وفاء العميل بالتزاماته.
- التغيرات الجوهرية الفعلية او المتوقعة في نتائج التشغيل الخاصة بالعمل.
- التغيرات الجوهرية في الأداء المتوقع وسلوك العميل ، بما في ذلك التغيرات في موقف مدفوعات عملاء الشركة والتغيرات في النتائج الإفتتاحية للعميل؛ و
- معلومات الإقتصاد الكلي: في نماذجها ، تعتمد الشركة على نطاق واسع من المعلومات المستقبلية كمدخلات الإقتصاد إلى جانب تحويلاتها. قد لا تحتوي المدخلات والنماذج المستخدمة في إحتساب الخسائر الإئتمانية على كافة خصائص السوق في نهاية تاريخ البيانات المالية. من أجل إظهار ذلك ، يتم عمل تعديلات كمية كتعديلات مؤقتة بإستخدام إجتهد خبير إئتماني.

بغض النظر عن التحليل أعلاه ، يتم إفتراض الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان إذا زادت مستحقات العميل عن 30 يوماً لإجراء مدفوعات تعاقدية.

تظهر العوامل النوعية التي تشير إلى الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان مبينة في نماذج التعثر المحتمل بشكل دوري.

مع ذلك ، تظل الشركة تضع في الاعتبار بشكل منفصل بعض العوامل الكمية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل جوهري. بالنسبة للتمويل التجاري ، يتم التركيز على الأصول المدرجة في "قائمة المراقبة" بمجرد وجود شكوك حول تدهور الملاءة الإئتمانية لطرف مقابل محدد.

بالنسبة لتمويل التجزئة ، عندما تزيد فترة مستحقات أصل ما عن 30 يوماً ، تعتبر الشركة بأن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان ويتم وضع الأصل في المرحلة 2 من نموذج إنخفاض القيمة ، أي: قياس مخصص الخسارة كخسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

إنخفاض القيمة (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

أصول مالية ذات قيمة إئتمانية منخفضة تم شراؤها أو إنشاؤها

الأصول المالية ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة التي تم شراؤها أو إنشاؤها تعامل بشكل مختلف نظراً لأن الأصل ذو قيمة إئتمانية منخفضة منذ الإدراج المبدئي. بالنسبة لتلك الأصول ، تدرج الشركة جميع التغيرات في الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة منذ الإدراج المبدئي كمخصص خسارة مع إدراج أي تغيرات في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المعاد هيكلتها أو المعدلة

إذا تمت إعادة التفاوض أو تعديل شروط الأصل المالي أو تم إستبدال أصل مالي قائم بآخر جديد نتيجة لصعوبات مالية تواجه المقترض ، يتم عندها إجراء تقدير حول ما إذا كان ينبغي إلغاء إدراج الأصل المالي وتقاس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء الأصل القائم ، يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في إحتساب النقص النقدي من الأصل القائم.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سوف ينتج عنها إلغاء إدراج الأصل القائم ، يتم معاملة القيمة العادلة للأصل الجديد كتدفق نقدي نهائي من الأصل المالي القائم عند إلغاء إدراجه. يتم تضمين هذا المبلغ في إحتساب النقص النقدي من الأصل المالي القائم. يتم خصم النقص النقدي من التاريخ المتوقع لإلغاء الإدراج في تاريخ التقرير بإستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي القائم.

الشطب

يتم شطب الأصول المالية عندما لا يوجد توقع معقول للتحصيل ، مثل إخفاق المدين في الإشتراك في خطة السداد مع الشركة. عندما يتم شطب القروض أو المديونيات ، تستمر الشركة في نشاط الإنفاذ لمحاولة تحصيل المستحقات. عندما يتم التحصيل ، يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر.

عقود الضمانات المالية

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها نتيجة لإخفاق مدين ما في سداد المبالغ عند إستحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

يتم مبدئياً قياس عقود الضمانات المالية التي تصدرها الشركة بقيمتها العادلة ، وإذا لم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولم تنشأ من تحويل الأصل المالي ، فتقاس لاحقاً بالقيمة الأكبر من بين:

- قيمة مخصص الخسارة المحدد وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9؛ و
- المبلغ المدرج مبدئياً مطروحاً منه ، وفقاً لما يكون ملائماً ، المبلغ المتراكم للدخل المدرج وفقاً لسياسات الشركة الخاصة بإدراج الإيرادات.

عقود الضمان المالي التي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تعرض كمخصصات في بيان المركز المالي ، وتعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم تقم الشركة بتصنيف أي عقود ضمانات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

مديونيات تمويل الأقساط المعاد التفاوض بشأنها

يمكن أن تقوم الشركة بإعادة هيكلة القروض بناءً على طلب العميل. يمكن أن يشمل هذا تمديد ترتيبات الدفع وإبرام اتفاقية بشروط قرض جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها للتأكد بأن كافة المعايير قد تم الوفاء بها وأن التسديدات المستقبلية يحتمل حدوثها. تستمر القروض بالخضوع إلى التقييم الفردي أو الجماعي لانخفاض القيمة، والمحتسب باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

إنخفاض قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية لأصول الشركة غير المالية عدا عن أصول الضريبة المؤجلة ، بتاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على إنخفاض القيمة. في حالة وجود أي من تلك المؤشرات ، فيتم عندها تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل.

تدرج خسارة إنخفاض القيمة إذا كانت القيمة الدفترية لأصل ما تزيد عن قيمته القابلة للإسترداد المقدرة.

القيمة القابلة للإسترداد للأصل هي قيمته عند الإستخدام وقيمه العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع ، أيهما أكبر. لتقييم القيمة عند الإستخدام ، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية بإستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المصاحبة للأصل.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

تدرج الأدوات المالية المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يتم فيه الارتباط بعقد الأداة المالية المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. يعتمد أسلوب إدراج الربح أو الخسارة الناتجة حول ما إذا كانت الأدوات المشتقة مصنفة كأداة تحوط ، وإذا كانت كذلك ، طبيعة البند الذي تم التحوط منه. تحدد الشركة أدواتها المشتقة المتعلقة بمبادلات معدل الفائدة على أنها تحوط التدفق النقدي لتغطية تقلبات معدل الفائدة المتغير على اقتراضات طويلة الأجل في حال إستيفاء معايير التحوط.

تدرج النسبة الفاعلة لتغييرات القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحددة والمؤهلة على أنها تغطيات التدفق النقدي في الإيرادات الشاملة الأخرى. يدرج الربح أو الخسارة المتعلقة بالنسبة غير الفاعلة مباشرة في الأرباح أو الخسائر. تدرج المبالغ المتراكمة في حقوق المساهمين من خلال الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها أدوات التحوط على الأرباح أو الخسائر. يدرج الربح أو الخسارة المتعلقة بالنسبة الفاعلة لأدوات التحوط في الأرباح أو الخسائر ضمن مصروفات الفوائد. عندما تنتهي صلاحية أداة من أدوات التحوط أو يتم بيعها أو عندما لا تقي أداة التحوط بمعايير محاسبة التحوط ، فإن أي ربح متراكم أو خسارة متراكمة في حقوق المساهمين في ذلك الوقت تدرج مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

بعض الأدوات المشتقة غير مؤهلة لمحاسبة التحوط. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية المشتقة مباشرة في الأرباح أو الخسائر ضمن "إيرادات تشغيل أخرى".

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

نقد وما يماثل النقد

يتضمن النقد وما يماثل النقد نقدية بالصندوق وودائع لدى بنوك واستثمارات أخرى عالية السيولة وقصيرة الأجل بفترة استحقاق أصلية لثلاث أشهر أو أقل وسحب على المكشوف من بنوك.

اقتراضات

تدرج الاقتراضات والتي تتضمن ودائع شركات وسندات غير قابلة للتحويل ، مبدئياً بالقيمة العادلة بالصافي من تكاليف المعاملة المتكبدة. تدرج الاقتراضات لاحقاً بالتكلفة المطفأة ، ويدرج أي فرق بين المتحصلات (بالصافي من تكاليف المعاملة) وقيمة الاسترداد في الأرباح أو الخسائر على مدار فترة الاقتراضات باستخدام طريقة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

مكافأة نهاية الخدمة ومستحقات الإجازة للموظفين

تستحق مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالشركة في تاريخ التقرير مع مراعاة متطلبات قانون العمل العماني لعام 2003 وتعديلاته. تدرج مستحقات الإجازة السنوية عند استحقاقها للموظفين ويكون استحقاق للالتزام المقدر للإجازة السنوية مقابل الخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى تاريخ التقرير. تدرج هذه المستحقات في الالتزامات المتداولة ، في حين يتم الإفصاح عن تلك التي تتعلق بمكافآت نهاية الخدمة كالتزام غير متداول.

تدرج المساهمات في خطة تقاعد ذات مساهمات محددة بالنسبة للموظفين العمانيين وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية لعام 1991، كمصروف في الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

إلتزامات أخرى

تدرج الإلتزامات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تدرج الإلتزامات للمبالغ الواجب سدادها مستقبلاً مقابل البضائع والخدمات المستلمة سواء أصدرت عنها فواتير للشركة أم لم تصدر.

المخصصات

تدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة إلتزام حالي (قانوني أو إستدلالي) ينشأ من حدث سابق ، ويكون من المحتمل وبالإمكان قياس تكاليف تسوية الإلتزام بصورة موثوق منها.

توزيعات الأرباح

تدرج توزيعات الأرباح لمساهمي الشركة كإلتزام في البيانات المالية في الفترة التي تعتمد فيها توزيعات الأرباح من جانب مساهمي الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

تحقق الإيرادات

أدرجت الأصول المملوكة للشركة والتي تخضع للتأجير التمويلي في البيانات المالية على أنها "صافي استثمارات في مديونيات تمويلية" بمبلغ يساوي القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافاً إليها التكاليف المباشرة المبدئية ، مخصومة باستخدام معدل الفائدة المضمن في الإيجار ، والفرق بين إجمالي مستحقات عقد الإيجار وتكلفة الأصول المؤجرة بالإضافة إلى التكاليف المباشرة المبدئية ، كإيرادات تأجير تمويلي غير محققة. تتضمن التكاليف المباشرة المبدئية ، مبالغ تزيد تدريجياً ومنسوبة مباشرة إلى التفاوض وترتيب الإيجار. لا تتضمن تلك التكاليف المصاريف العمومية مثل تلك المتكبدة من جانب فريق المبيعات والتسويق.

الإيرادات من التأجير التمويلي تمثل إجمالي الإيرادات من التأجير التمويلي التي يتم تخصيصها لفترة الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمار ، والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت.

تدرج إيرادات التأجير التمويلي في الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالتحديد المقبوضات والمدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصل أو الإلتزام المالي إلى القيمة الدفترية للأصل أو الإلتزام المالي. ويتم وضع معدل الفائدة الفعلي عند الإدراج المبدئي للأصل أو الإلتزام المالي ولا يتم تغييره بعد ذلك.

تدرج فوائد مديونيات خصم الديون التجارية ورأس المال العامل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على مدى فترة الإتفاقية.

الفائدة على القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها وانخفضت قيمتها لا تدرج في الدخل ويتم تحويلها إلى حساب احتياطي. يتم عكس قيدها من حساب الاحتياطي إلى حساب الإيرادات عند إستلامها نقداً.

تدرج فوائد التأخير ورسوم إنهاء ترتيبات الإيجار والتأمين ورسوم التشغيل الأخرى عند تحققها. يتم احتساب إيرادات توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في إستلام توزيعات الأرباح.

عقود الإيجار

عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 – مطبق اعتباراً من 1 يناير 2020

الشركة كمستأجر

تقيم الشركة ، عند إبرام العقد ، ما إذا كان عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. تدرج الشركة الحق في استخدام الأصل والالتزام بالإيجار المقابل فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي تكون فيها بمثابة المستأجر ، فيما عدا عقود الإيجار قصيرة الأجل (وهي عقود الإيجار التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار أصول منخفضة القيمة. بالنسبة لعقود الإيجار هذه ، تدرج الشركة مدفوعات الإيجار كمصاريف تشغيل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار إلا إذا كانت هناك أسس أكثر إنتظاماً تمثل النمط الزمني الذي تستهلك خلاله المنافع الإقتصادية من الأصول المؤجرة.

يقاس إلتزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم تدفع في تاريخ بدء الإيجار ، مخصومة باستخدام معدل الفائدة المضمن في الإيجار. في حالة عدم إمكانية تحديد ذلك المعدل، تستخدم الشركة معدل الإقتراض المتزايد .

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

عقود الإيجار (تابع)

عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 – مطبق اعتباراً من 1 يناير 2020 (تابع)

تتألف مدفوعات الإيجار المضمنة في قياس إلزام الإيجار من:

- مدفوعات إيجار ثابتة (بما في ذلك مدفوعات موضوعية ثابتة) ، مطروحاً منها أي حوافز إيجار؛
 - مدفوعات إيجار متغيرة تعتمد على المؤشر أو المعدل ، تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بدء الإيجار؛
 - المبلغ المتوقع سداد من جانب المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
 - سعر ممارسة خيارات الشراء ، إذا كان المستأجر متأكد بشكل معقول من ممارسة الخيارات؛ و
 - سداد غرامات إنهاء الإيجار ، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة خيار إنهاء الإيجار.
- يعرض إلزام الإيجار تحت بند "إلتزامات أخرى" في بيان المركز المالي.
- يقاس إلزام الإيجار لاحقاً بزيادة القيمة الدفترية لكي تعكس الفوائد على إلزام الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وبتخفيض القيمة الدفترية لكي تعكس مدفوعات الإيجار التي تمت.
- تعيد الشركة قياس إلزام الإيجار (وتجري تعديلاً مقابلاً على الحق في استخدام الأصل) كلما:
- تغيرت مدة الإيجار أو وجود تغير في تقدير ممارسة خيار الشراء ، ففي هذه الحالة يعاد قياس إلزام الإيجار وذلك بخصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
 - تغيرت مدفوعات الإيجار نتيجة للتغيرات في المؤشر أو المعدل أو التغير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة ، ففي هذه الحالة يعاد قياس إلزام الإيجار وذلك بخصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المبدئي (إلا إذا كان تغير مدفوعات الإيجار هو نتيجة لتغير في معدل الفائدة العائم ، ففي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
 - تم تعديل عقد الإيجار ولا يتم احتساب تعديل الإيجار كإيجار منفصل ، ففي هذه الحالة يعاد قياس إلزام الإيجار بخصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم معدل.
- لم تجري الشركة أي من تلك التعديلات خلال الفترات المعروضة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

عقود الإيجار (تابع)

عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 – مطبق اعتباراً من 1 يناير 2020 (تابع)

الحق في استخدام الأصول

يستهلك الحق في استخدام الأصول على مدى الفترة الأقصر من بين مدة الإيجار والعمر الإنتاجي للأصل الرئيسي. إذا حوّل الإيجار ملكية الأصل الرئيسي أو إذا كان الحق في استخدام الأصول يعكس توقعات الشركة لممارسة خيار الشراء ، فإن الحق في استخدام الأصول ذو الصلة يستهلك على مدى العمر الإنتاجي للأصل الرئيسي. يبدأ الإستهلاك في تاريخ بدء الإيجار.

تطبق الشركة المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 لتحديد ما إذا كان الحق في استخدام الأصول قد انخفضت قيمته واحتساب أي خسارة إنخفاض في القيمة تم تحديدها كما هو مبين في سياسة "الممتلكات والآلات والمعدات".

لا يتم إدراج الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ، في قياس إلزام الإيجار والحق في استخدام الأصل. تدرج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظرف التي تنشأ تلك المدفوعات ، وتدرج تحت بند "مصاريف أخرى" في بيان الأرباح أو الخسائر.

كوسيلة عملية ، يسمح معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 للمستأجر بعدم تجزئة المكونات غير الإيجارية ، ويسمح بدلاً من ذلك باحتساب أي إيجار والمكونات غير الإيجارية المصاحبة كترتيب فردي. لم تستخدم الشركة هذه الوسيلة العملية.

ربحية السهم الواحد

تقوم الشركة بعرض بيانات ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حملة الأسهم العادية للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم تحديد ربحية السهم الواحد المخفضة بتعديل الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حملة الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات جميع الأسهم العادية المخفضة المحتملة.

التقارير المالية لقطاعات الأعمال

قطاعات الأعمال هي إحدى مكونات الشركة التي تشترك في أنشطة الأعمال والتي يمكن من خلالها تحقيق إيرادات وتكبد خسائر ، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المتعلقة بتعاملات مع أي من مكونات الشركة الأخرى ، وتتم مراجعة نتائج عملياتها بشكل منتظم بواسطة مسؤول اتخاذ القرارات التشغيلية ، من أجل اتخاذ قرارات حول تخصيص مصادر القطاع وتقييم أدائه ، والتي تتوفر لها معلومات مالية منفصلة. نتائج القطاع التي يتم التقرير عنها إلى مسؤول اتخاذ القرارات التشغيلية تتضمن بنود منسوبة مباشرة إلى القطاع إلى جانب تلك التي يمكن تخصيصها بشكل معقول.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

التقارير المالية لقطاعات الأعمال (تابع)

تعمل الشركة في أنشطة التأجير ، وتمارس جميعها في سلطنة عمان. على الرغم من أن لدى الشركة عملاء تجزئة وعملاء تجاريين ، محفظة الإيجار بالكامل تدار داخلياً كوحدة عمل واحدة. تمويل وتكاليف الشركة هي عامة ، وليست مخصصة بين هاتين المحفطتين.

معاملات بعملات أجنبية

العملة التنفيذية وعملة العرض

تعرض البنود المدرجة في البيانات المالية باستخدام الريال العُماني وهو العملة التنفيذية للشركة وأيضاً بالدولار الأمريكي لأغراض توضيحية فقط. تم تحويل المبالغ بالدولار الأمريكي والمعروضة في هذه البيانات المالية من الريال العُماني باستخدام معدل صرف قدره 0.385 لكل دولار أمريكي وهي تظهر تسهلاً للقارئ فقط. كافة المعلومات المالية المعروضة بالريال العُماني والدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف ، ما لم ينص على غير ذلك.

المعاملات والأرصدة

المعاملات بالعملات الأجنبية تحول قيمتها إلى العملة التنفيذية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. تدرج أرباح وخسائر صرف العملة الأجنبية الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وعن الصرف وفقاً لمعدلات الصرف بنهاية السنة للأصول والإلتزامات النقدية المنفذة بعملات أجنبية في الأرباح أو الخسائر.

مصروفات الفوائد

تدرج مصروفات الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الضريبة

تشتمل الضريبة على أرباح أو خسائر السنة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم إثبات ضريبة الدخل في ابيان لأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى فيما عدا القدر الذي تتعلق فيه ببند يتم اثباتها بشكل مباشر في حقوق المساهمين ، عندها يتم إثباتها في حقوق المساهمين.

الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقع دفعها على الربح الخاضع للضريبة للفترة ، باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو المتوقع تطبيقها في تاريخ التقرير ، وأية تعديلات أخرى على الضريبة المستحقة الدفع عن سنوات سابقة.

يتم احتساب الضريبة المؤجلة على جميع الفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يستند احتساب مبلغ الضريبة المؤجلة على النسق المتوقع لتحقيق أو سداد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات باستخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو التي ستطبق بشكل واسع في تاريخ التقرير.

يتم إثبات أصل الضريبة المؤجلة فقط بالمقدار الذي تتوافر معه أرباح ضريبية مستقبلية يمكن إستغلال الأصل في مقابلها. يتم تخفيض الأصول الضريبية المؤجلة بالقدر الذي لا يمكن معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية فقط ويتم إدراج صافي القيمة في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ بالقانون لإجراء المقاصة بين المبالغ المدرجة ، وتعتزم الشركة إما التسديد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الإلتزام في نفس الوقت.

ضمانات مالية

ضمن سياق الأعمال الإعتيادية ، تقوم الشركة بإصدار ضمانات مالية إلى البنوك نيابة عن عملائها وتدرج في البيانات المالية للشركة كـ "إلتزامات عرضية" إلى أن يتم إلغاؤها أو إنتهاء مدتها. في حال طلب البنك للضمان ، تدفع الشركة قيمة الضمان وتقوم بإستقطاعها من حساب العميل ، الذي يشكل جزءاً من رصيد مديونية الأصل.

إلتزامات

الإلتزامات بالنسبة لعقود الصرف الآجلة مبينة في هذه البيانات المالية بالمعدلات التعاقدية. إلتزامات الإيجار مبينة بالقيم المتعاقد عليها في نهاية السنة.

4 - التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. تركز التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى والتي تعتقد الشركة أنها معقولة حسب الظروف والتي تشكل نتائجها أساس إجراء الاجتهادات حول القيم الدفترية للأصول والإلتزامات الظاهرة من مصادر أخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم تقييم التقديرات والاجتهادات بشكل مستمر وترتكز على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد أنها معقولة حسب الظروف. تمت مناقشة التقديرات والاجتهادات التي لها مخاطر جوهرية بأن تؤدي إلى تسوية مهمة على القيم الدفترية للأصول خلال الفترة المالية القادمة فيما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

4. التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة (تابع)

معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 - تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد واختيار نموذج العمل. تحدد الشركة نموذج العمل بمستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية من أجل تحقيق هدف تجاري محدد. يتضمن هذا التقييم إجهادات محاسبية تعكس جميع الأدلة ذات الصلة بمتضمنة كيفية تقييم وقياس أداء الأصل ، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مدراء الأصول. تراقب الشركة الأصول النالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى التي تم إلغاؤها إدراجها قبل فترات إستحقاقها لفهم سبب إستبعادها وما إذا كان السبب يتماشى مع أهداف العمل التجاري الذي تم الإحتفاظ بالأصل من أجله. المراقبة هي جزء من تقييم الشركة المستمر لما إذا كان نموذج العمل الذي يحتفظ بالأصول المالية المتبقية ملائم ، وإذا لم يكن ملائماً ما إذا كان هناك تغير في نموذج العمل وبالتالي تغير في تصنيف هذه الأصول.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بمخصص يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً للأصول في المرحلة 1 أو الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة للأصول في المرحلة 2 أو 3. يتم ترحيل الأصل من المرحلة 2 عند وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج المبدئي. لا يحدد معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ما يشكل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقدير ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل قد زادت بشكل جوهري ، تضع الشركة في الاعتبار معلومات مستقبلية كمية ونوعية ملائمة ومؤيدة. يتم افتراض زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا لم يتم العمل بسداد المبالغ التعاقدية لما يزيد عن 30 يوماً.

إنشاء مجموعة أصول ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (أي نوع المنتج الخاص بتسهيلات التجزئة). تراقب الشركة مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم مدى إستمرار تماثلها. يكون ذلك مطلوباً من أجل الحرص على أنه في حالة تغير خصائص مخاطر الائتمان ، فيجب أن يكون هناك إعادة تجميع ملائمة للأصول. قد ينتج عن ذلك محافظ جديدة يتم إنشاؤها أو نقل الأصول إلى محفظة قائمة تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المتماثلة لمجموعة أصول الشركة. يكون إعادة تجميع المحافظ والانتقال بين المحافظ أكثر شيوعاً عند وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عند وجود زيادة جوهرية في الإنخفاض) وبالتالي تحويل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة ، أو بالعكس ، ولكن يمكن أن تحدث أيضاً ضمن المحفظة التي يستمر قياسها وفقاً لنفس أسس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً أو الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة مع تغير مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة نظراً للتغير في مخاطر الائتمان الخاصة بالمحافظ.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

4. التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة (تابع)

معيار التقارير المالية الدولية رقم 9

النماذج والإفتراسات المستخدمة

تستخدم الشركة عدة نماذج وإفتراسات في قياس القيمة العادلة الأصول المالية إلى جانب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق إجهادات محاسبية في تحديد النموذج الأنسب لكل نوع من أنواع الأصول ، إلى جانب تحديد الإفتراسات المستخدمة في هذه النماذج ، بما في ذلك الإفتراسات التي تتعلق بالموجهات الرئيسية لمخاطر الائتمان.

وضع وترجيح عدد من السيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/الأسواق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ، تستخدم الشركة معلومات مستقبلية معقولة ومؤيدة ، تستند على إفتراسات عن الحركة المستقبلية لموجهات الإقتصاد المختلفة وكيفية تأثيرها على بعضها البعض.

التعثر المحتمل

يشكل التعثر المحتمل مدخلاً رئيسياً لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. التعثر المحتمل هو تقدير احتمال التعثر على مدى فترة زمنية ، ويتضمن إحتسابه كلاً من الخبرة التاريخية والإفتراسات وتوقعات أوضاع مستقبلية.

الخسارة الناتجة عن التعثر

الخسارة الناتجة عن التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر. تستند على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض إستلامها ، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات وتعزيزيات الائتمان المتكاملة.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار ، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تنشئ حافزاً إقتصادياً لممارسة خيار التمديد ، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول تمديد عقد الإيجار. لم تدرج التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة في التزام الإيجار لأنه ليس من المؤكد بشكل معقول أن يتم تمديد عقود الإيجار. تتم مراجعة التقييم في حالة وقوع حدث أو تغيير جوهري في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

الضريبة المؤجلة

تدرج أصول الضريبة المؤجلة لكافة الخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يحتمل معه توفر أرباح خاضعة للضريبة يمكن في مقابلها إستخدام الخسائر. ينبغي على الإدارة إجراء إجهادات محاسبية هامة من أجل تحديد قيمة أصول الضريبة المؤجلة التي يمكن إدراجها على أساس التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة إلى جانب إستراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

5. أرصدة نقدية وبنكية

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
1,642	1,793	أرصدة لدى البنوك
47	15	نقد وشيكات بالصندوق
-	(1)	ناقصا: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
<u>1,689</u>	<u>1,807</u>	

6. صافي الاستثمار في مديونيات التمويل

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
148,089	136,885	إجمالي الاستثمار في التأجير التمويلي
(18,267)	(17,155)	إيرادات تمويل غير محققة
<u>129,822</u>	<u>119,730</u>	صافي مديونيات أقساط التمويل
42,120	37,620	مديونيات أنشطة خصم الديون
<u>171,942</u>	<u>157,300</u>	
(17,157)	(15,540)	ناقصا: مخصص انخفاض قيمة مديونيات التمويل
(2,872)	(3,422)	إيرادات تعاقدية غير مدرجة
<u>151,913</u>	<u>138,388</u>	

لا تدرج الشركة الإيرادات التعاقدية وذلك للالتزام بالقواعد والأحكام والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العماني/معايير التقارير المالية الدولية فيما يتعلق بمديونيات عقود التأجير منخفضة القيمة وخصم الديون ، والتي تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من 89 يوماً. كما في 31 مارس 2020، مديونيات عقود التأجير التي فات موعد استحقاقها وانخفضت قيمتها والتي لم تستحق عليها إيرادات تعاقدية بلغت 31.65 مليون ريال عماني التي تتضمن تصنيف نوعي بمقدار لا شيء ريال عماني (2019- 29.43 مليون ريال عماني التي تتضمن تصنيف نوعي بمقدار 3.84 مليون ريال عماني).

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

6. صافي الاستثمار في مديونيات التمويل (تابع)

حركة إيرادات التأجير غير المحققة خلال السنة كانت على النحو التالي:

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
18,451	17,358	في 1 يناير
2,259	2,158	إضافات خلال السنة
(2,443)	(2,361)	مدرجة خلال السنة
18,267	17,155	في 31 مارس

حركة مخصص انخفاض قيمة مديونيات التمويل خلال السنة كانت كما يلي:

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
16,223	20,252	في 1 يناير
	-	التطبيق المبدئي لمعيار التقارير المالية
	-	الدولية رقم 9
951	440	إضافات خلال السنة
	-	محركة خلال السنة
951	440	صافي المدرج خلال السنة
-	363	شطب الديون نتيجة الاحكام القضائية
(17)	(5,515)	مشطوبة خلال السنة
17,157	15,540	في 31 مارس

في 31 مارس 2020 ، تم تضمين مبلغ 0.02 مليون ريال عماني في إجمالي انخفاض القيمة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة البنكية والالتزامات والإرتباطات الطارئة (2019: لا شيء). يتضمن الاستثمار في مديونيات التمويل مديونيات من أطراف ذات علاقة بمبلغ 4.6 مليون ريال عماني (2019- 3.04 مليون ريال عماني). راجع إيضاح 25.

حركة الإيرادات التعاقدية غير المدرجة خلال السنة كانت كما يلي:

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
2,684	3,960	في 1 يناير
188	332	إضافات خلال السنة
-	(870)	مستردة خلال السنة
	(870)	صافي الاحتياطي/(المحرر) خلال السنة
2,872	3,422	في 31 مارس

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

7. أصل ضريبي مؤجل

تحتسب ضرائب الدخل المؤجلة على كافة الفروق الجوهرية المؤقتة وفقاً لطريقة الالتزام بإستخدام معدل الضريبة الرئيسي البالغ 15% (2019 – 15%). يتعلق أصل الضريبة المؤجلة بمديونيات التأجير منخفضة القيمة. يدرج أصل الضريبة المؤجلة في بيان المركز المالي والحركة خلال السنة هي كما يلي:

2020 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
11	9	في 1 يناير
-	-	مدرجة في الأرباح أو الشامل (إيضاح 16)
11	9	في 31 مارس

8. مركبات ومعدات وأصول أخرى

سيارات ألف ريال عماني	أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية ألف ريال عماني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف ريال عماني	الحق في إستخدام الأصل ألف ريال عماني	المجموع ألف ريال عماني	
23	478	48	191	740	التكلفة
-	8	-	-	8	في 1 يناير 2019
-	-	-	-	-	إضافات
23	486	48	191	748	استبعادات / مشطوب
23	500	106	191	820	في 31 مارس 2019
-	5	-	-	5	في 1 يناير 2020
23	505	106	191	825	إضافات
23	453	-	-	476	في 31 مارس 2020
-	3	-	11	14	الاستهلاك
-	-	-	-	-	في 1 يناير 2019
23	456	-	11	490	محمل للفترة
23	482	-	44	549	استبعادات / مشطوب
-	3	-	11	14	في 31 مارس 2019
23	485	-	55	563	في 1 يناير 2020
-	20	106	136	262	محمل للفترة
-	30	48	180	258	في 31 مارس 2020
-	-	-	-	-	القيمة الدفترية
-	-	-	-	-	في 31 مارس 2019

تمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ مبالغ متكبدة عن البرمجيات الجديدة للشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

9. وديعة نظامية

يتطلب من الشركة الاحتفاظ بوديعة بمبلغ 250.000 ريال عماني (ما يعادل 649.351 دولار أمريكي) (2019 – 250.000 ريال عماني (ما يعادل 649.351 دولار أمريكي) لدى البنك المركزي العماني وفقاً للوائح الترخيص المطبقة. خلال السنة ، حققت الوديعة فائدة بمعدل 1.5% (2019 – 1.5%) سنوياً.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

10. رأس المال

يتكون رأسمال الشركة المصرح به من 500.000.000 سهم عادي بقيمة مائة بيضة للسهم (2019 - 500.000.000 سهم عادي بقيمة مائة بيضة للسهم الواحد) وتكون رأس المال المدفوع في 31 مارس 2020 من 307.146.325 (31 مارس 2019 - 307,146,325 سهم مدفوعة بالكامل بقيمة مائة بيضة للسهم الواحد).

خلال سنة 2020، أصدرت الشركة - (2019- 7,491,373) سهماً بقيمة 100 بيضة للسهم من خلال توزيعات أسهم منحة للمساهمين الحاليين مما أدى إلى زيادة رأس المال المدفوع للشركة بقيمة - ريال عماني (2019 - 0.75 مليون ريال عماني).

فيما يلي أسماء المساهمين الرئيسيين الذين يملكون نسبة 10% أو أكثر من أسهم الشركة:

اسم المساهم	نسبة الحيازة %	2020	2019
شركة فنكوب للإستثمار ش.م.م	23.18	23.18	23.18
شركة الزواوي للتجارة ش.م.م	17.45	17.45	17.45

11. الاحتياطي القانوني

وفقاً للمادة رقم 132 من قانون الشركات التجارية لسنة 2020 ، تقتطع الشركة سنوياً نسبة عشرة في المائة من صافي الأرباح ، بعد خصم الضرائب ، لتكوين احتياطي قانوني إلى أن يبلغ ثلث رأسمال الشركة على الأقل. ويجوز إستخدام هذا الإحتياطي في تغطية خسائر الشركة ، وفي زيادة رأسمالها عن طريق إصدار أسهم ، ولا يجوز توزيعه كأئصبة أرباح على المساهمين إلا في حالة قيام الشركة بتخفيض رأسمالها على ألا يقل الإحتياطي القانوني عن ثلث راس المال بعد التخفيض.

12 أ. الاحتياطي الخاص

وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني فإنه عندما تزيد القروض بعملات أجنبية عن نسبة 40% من صافي أصول الشركة يجب تكوين احتياطي عملات أجنبية بنسبة 20% من الزيادة. تم تكوين نسبة 10% في السنة الأولى التي تتجاوز فيها القروض نسبة 40% من صافي الأصول ونسبة 2.5% في كل سنة لاحقة. القيمة الدفترية لهذا الاحتياطي كما في 31 مارس 2020 و 2019 هي أكثر من المطلوب قانوناً وقد اعتمد مجلس الإدارة ذلك بغرض توفير المرونة للإستفادة من فرص قروض أجنبية كيفما ومتى تبرز تلك الفرص.

12 ب. احتياطي انخفاض القيمة

وفقاً لتعميم البنك المركزي العماني رقم 1149 ، يجب على الشركة إنشاء إحتياطي إنخفاض القيمة في حقوق المساهمين بمبلغ يعادل فائض مخصص القروض المتعثرة ، ويحتسب وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني ، مقارنة مع مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 على إنخفاض قيمة مديونيات التمويل. إحتياطي إنخفاض القيمة غير متاح للتوزيع كأرباح أو لتضمينه في رأس المال والإحتياطيات لأغراض إحتساب معدل الملاءة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العماني. بناء عليه ، فقد تم تحويل مبلغ 3.986 مليون ريال عماني (2019 : 0.8 مليون ريال عماني) إلى هذا الإحتياطي خلال السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

13. توزيعات أرباح مقترحة

لم يقترح مجلس الإدارة أي توزيعات نقدية أو أرباح أسهم لعام 2019 ، لذا لن يكون هناك توزيع أرباح في عام 2020.

14. اقتراضات بنكية

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
1,042	128	سحب على المكشوف من بنوك
40,700	25,200	قروض قصيرة الأجل
18,864	27,869	قروض طويلة الأجل - الجزء المتداول
60,606	53,197	اقتراضات قصيرة الأجل
17,257	21,774	الجزء غير المتداول من قروض طويلة الأجل
77,863	74,971	

- تخضع معدلات الفائدة على السحب على المكشوف إلى التغير حسب تقدير البنوك عند تجديد هذه التسهيلات والذي يحدث عموماً على نحو سنوي. تستحق القروض قصيرة الأجل خلال فترات تتراوح ما بين يوم واحد ومائة وثمانين يوماً.
- الفائدة على القروض طويلة الأجل هي وفقاً للمعدلات المتفق عليها.
- القيمة العادلة للاقتراضات قصيرة الأجل تقارب قيمها الدفترية.
- تتضمن القروض طويلة الأجل مبلغ 16.63 مليون ريال عُمانى (2019 - 9.625 مليون ريال عماني) منفذة بالدولار الأمريكي.
- مخاطر معدل الفائدة والاستحقاق ذو العلاقة مدرجين بإيضاح 30.

15. إلتزامات أخرى

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
5,698	4,314	مستحقات إلى عن مديونيات التمويل
848	548	مستحقات للمصروفات
2,827	1,484	مقدمات مقبوضة من العملاء
849	843	فائدة مستحقة
256	281	مكافآت نهاية الخدمة
161	138	التزامات التأجير
556	2,224	إلتزامات أخرى
11,195	9,832	

تتضمن الإلتزامات المتعلقة بتمويل التأجير واستحقاق المصروفات ، مستحقات دفع لأطراف ذات علاقة تبلغ 0.068 مليون ريال عماني (2019 - 0.87 مليون ريال عماني). أنظر إيضاح 25.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

15. إلتزامات أخرى (تابع)

حركة مكافآت نهاية الخدمة خلال السنة على النحو التالي:

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
252	270	1 يناير
13	11	محمل للفترة (إيضاح 22)
(9)		مدفوع خلال السنة
256	281	31 مارس

16. مخصص ضريبة الدخل

تتمثل الضريبة المحملة خلال السنة بما يلي:

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
65	(125)	ضريبة دخل حالية
-		عكس قيد ضريبة مؤجلة (إيضاح 7)
65	(125)	

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
435	(1,505)	الربح قبل ضريبة الدخل
65	(125)	الضريبة وفقاً للمعدلات الضريبية المطبقة
-	-	مخصص (فائض)/ إضافي
-	-	ضريبة مؤجلة
-	-	الفروقات المؤقتة
-	-	الأثر الضريبي من تعديل المخصص
-	-	الإفقتاحي لإحتياطي إنخفاض القيمة
-	-	بنود غير قابلة للخصم
65	(125)	مصرف الضريبة

الحركة في مخصص الضريبة هي على النحو التالي:

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
438	236	في 1 يناير
65	(125)	محمل للفترة
(286)	(84)	مدفوع خلال السنة
217	27	في 31 مارس

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

16. مخصص ضريبة الدخل (تابع)

لقد تم الإنتهاء من الربط الضريبي وتم الإتفاق على جميع السنوات حتى سنة 2014 مع الأمانة العامة للضرائب. لم تنتهي الأمانة العامة للضرائب من إجراء الربط الضريبي لسنة 2015 إلى 2019. ترى إدارة الشركة بأن الضرائب الإضافية ، إن وجدت ، المقدرة للسنوات الضريبية المفتوحة لن تكون جوهرية بالنسبة إلى المركز المالي للشركة كما في 31 مارس 2020.

17. ودائع شركات وسندات غير قابلة للتحويل

تقبل الشركة ودائع لأجل من عملاء من الشركات وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني لمدة 6 أشهر كحد أدنى ، وتحمل فائدة بمعدلات تتراوح من 3.00% إلى 5.40% (2019 - 3.00% إلى 5.25%).

خلال السنة ، ووفقاً لفترات إستحقاق سندات غير قابلة للتحويل ، دفعت الشركة أصل المبلغ وقدره 5,000 ريال عماني إلى حملة السندات وذلك بتاريخ 18 يوليو 2020 . وبالتالي فإنه لا يوجد رصيد مستحق كما في 31 مارس 2020.

18. أدوات مالية مشتقة

أبرمت الشركة عقود مقايضة أسعار الفائدة مع أحد البنوك التجارية مقابل مبلغ إجمالي قدره 25.00 مليون دولار أمريكي (9.62 مليون ريال عماني) [2019: 25 مليون دولار أمريكي (9.62 مليون ريال عماني)] وذلك بهدف تغطية مخاطر الشركة لتقلبات أسعار الفائدة. معاملات مقايضة أسعار الفائدة تلزم الشركة بدفع معدل ثابت يتراوح بين 1.54% إلى 2.81% طوال مدة إتفاقيات التحوط على المبالغ الاسمية المغطاة بإتفاقيات التحوط. تستند المبالغ الأصلية المغطاة على السداد حسب إتفاقية التسهيلات. تم تصنيف مقايضات أسعار الفائدة كتحوطات التدفقات النقدية ومحاسبة التحوط. كما في 31 مارس 2020 ، التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأداة التحوط كان لديها قيمة عادلة موجبة بمبلغ 372,325 دولار أمريكي (143,345 ريال عماني) [2019: 92,057 دولار أمريكي (35,441 ريال عماني)] ، التي تم إحتسابها كخسائر غير محققة في بيان التغيرات في حقوق المساهمين.

إن أصل القرض لأجل غير المدفوع بموجب إتفاقية التسهيلات مع البنوك والقيمة الاسمية المغطاة بموجب ترتيبات مقايضات أسعار الفائدة كما في تاريخ التقرير كانت تعادل 9.62 مليون ريال عماني. يبين الجدول التالي القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة ، وهي تعادل القيمة السوقية ، مع المبالغ الافتراضية حسب فترة الاستحقاق. إن القيمة الافتراضية هي قيمة الأصول الضمنية للمشتقات ، ومعدل إشارة المشتقة أو المؤشر وهو أساس بناء أي تغيرات كما تتخذ أساساً لقياس التغيرات في قيمة الاشتاقات.

القيمة الافتراضية في الفترة إلى الاستحقاق

القيمة العادلة الموجبة/(السالبة) ألف ريال عماني	القيمة الافتراضية ألف ريال عماني	12-1 شهر ألف ريال عماني	5 - 1 سنوات ألف ريال عماني
143	9,625	5,133	4,492
35	9,625	6,417	3,208

31 مارس 2020

عقود مقايضات سعر الفائدة

31 مارس 2019

عقود مقايضات سعر الفائدة

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

19. إيرادات فوائد

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
2,411	2,241	تمويل أقساط
880	633	نشاط خصم الديون
<u>3,291</u>	<u>2,874</u>	

20. مصروفات فوائد

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
237	213	ودائع شركات
65	-	سندات غير قابلة للتحويل
896	996	إقتراضات بنكية
<u>1,198</u>	<u>1,209</u>	

21. إيرادات التشغيل الأخرى

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
122	110	أتعاب ورسوم خدمات ورسوم توثيق
29	33	رسوم واستردادات أخرى
<u>151</u>	<u>143</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

22. مصروفات بيع ومصروفات عامة وإدارية

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
614	570	تكاليف الموظفين
116	122	أتعاب قانونية وقضائية
52	75	مصروفات المكتب
31	31	إيجار
14	10	أتعاب مهنية

14	21	اتصالات
3	10	مصروفات تسويق وترويج
844	839	

تكاليف الموظفين

411	421	رواتب وبدلات
159	102	مزايا أخرى
13	11	مكافآت نهاية الخدمة (إيضاح 15)
31	36	مساهمة تقاعد للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
614	570	

23.

ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة

يتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة بقسمة صافي الربح المنسوب إلى المساهمين على المتوسط المرجح لعدد لأسهم العادية المصدرة خلال السنة على النحو التالي:

2019	2020	
370	(1,380)	ربح السنة المنسوب إلى حملة الأسهم العادية (ألف ريال عماني)
307,146	307,146	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال السنة (بالآلاف)
0.005 ر.ع	(0.018) ر.ع	ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة

لأغراض احتساب ربحية السهم الواحد المخفضة ، تمت تسوية المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة لتتحمّل تحويل كافة الأسهم العادية المخفضة المحتملة. وحيث لا توجد أسهم مخفضة محتملة، فإن ربحية السهم الواحد المعدلة مطابقة لربحية السهم الواحد الأساسية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

24. صافي قيمة الأصول للسهم الواحد
إحتساب صافي قيمة الأصول للسهم الواحد كما يلي:

2019	2020	
40,127	38,916	صافي قيمة الأصول (ألف ريال عماني)
307,146	307,146	عدد الأسهم العادية القائمة في 31 مارس (بالآلاف)
0.131 ر.ع	0.127 ر.ع	صافي قيمة الأصول للسهم الواحد

25. أطراف ذات علاقة

معاملات

ارتبطت الشركة في سياق نشاطها الاعتيادي في معاملات مع أطراف ذات علاقة أخرى تتضمن مساهمين ذوي نفوذ جوهري وشركات لدى أعضاء مجلس الإدارة مصالح بها وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين. تم خلال السنة تنفيذ المعاملات الهامة التالية مع أطراف ذات علاقة:

2019 ألف ريال عماني	2020 ألف ريال عماني	
35	59	إيرادات فوائد
-	-	إيرادات تشغيل أخرى
-	-	مصاريف تشغيل أخرى:
3	4	مصروفات الموظفين
1	2	مصروفات المكتب
9	9	فوائد على ودائع الشركات
13	15	مكافآت وأتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة

أرصدة نهاية السنة الناشئة عن معاملات مع طرف ذو علاقة:

2019 ألف ريال عماني	2020 ألف ريال عماني	
3,042	4,640	مستحق القبض من أطراف ذات علاقة:
19	19	تمويل تأجير وخصم ديون دفعات أخرى
3,061	4,659	
88	68	مستحق الدفع لأطراف ذات علاقة:
150	200	إلتزامات أخرى
		ودائع شركات

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

25. أطراف ذات علاقة (تابع)

مدفوعات للإدارة العليا

المبالغ المدفوعة أو المستحقة للإدارة العليا (خمسـة موظفين) (2019: ستة موظفين) عن خدمات الموظفين مبينة فيما يلي:

2020 ألف ريال عماني	2019 ألف ريال عماني	
60	88	رواتب ومزايا أخرى
4	4	مكافآت نهاية الخدمة
64	82	

26. إرتباطات

اعتمدت الشركة إرتباطات لعملاء كما في 31 مارس 2020 قدرها 8.67 مليون ريال عماني (2019 – 6.56 مليون ريال عماني) والتي تعتمد على الوفاء بالشروط الملحقـة بها. تبلغ الإرتباطات المتعلقة بالمصاريف الرأسمالية المستقبلية التي لم يتم إدراجها في البيانات المالية 0.041 مليون ريال عماني (2019: 0.10 مليون ريال عماني).

27. التزامات عرضية

كما في تاريخ التقرير ، شركة مسقط للتمويل ش.م.ع.ع ("الشركة") هي طرف في دعوى قانونية مع أحد عملاء تحصيل الديون ، وهي الآن في مرحلة الطعن لدى المحكمة العليا في سلطنة عمان.

كجزء من عملية الإسترداد الخاصة بها ، كانت الشركة قد أقامت في الأصل شكوى لدى الشرطة ضد أحد عملائها المقيمين في صلالة في أغسطس 2019. وكان العميل قد اتصل في البداية بالشركة للحصول على تسوية ، لكنه رد فيما بعد على الشكوى التي تقدمت بها الشركة إلى الشرطة من خلال رفع دعوى تجارية ضد الشركة في 1 يناير 2020. زعم العميل في دعواه بأن أن الشركة قد سحبت مبلغاً قدره مليون ريال عماني من حسابه البنكي ، والذي تم فتحه خصيصاً لإيداع عوائد أحد المشاريع التي مولتها الشركة. وفي مقابل الدعوى المقامة من العميل ، أقامت الشركة دعوى تجارية ضد العميل بتاريخ 25 فبراير 2020 وذلك لإسترداد مبلغ 0.810 مليون ريال عماني ، وهو مبلغ المستحقات غير المدفوعة في ذلك الوقت.

أيدت المحكمة الابتدائية الدعوى التجارية المقامة من الشركة ، وصدر الحكم لصالح الشركة بتاريخ 22 ابريل 2020 بالزام العميل بأن يدفع للشركة مبلغ 0.810 مليون ريال عماني بالإضافة إلى الرسوم المتأخرة والرسوم القانونية.

إستأنف العميل الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية لدى محكمة الإستئناف بصلالة وذلك بتاريخ 25 ابريل 2020 ، والتي أمرت بتعيين خبير محاسبي. بناءً على التقرير الذي قدمه الخبير المحاسبي ، أصدرت محكمة الإستئناف حكماً لصالح العميل في مطالبته بمبلغ 0.980 مليون ريال عماني بالإضافة إلى تعويض قدره 0.670 مليون ريال عماني بالإضافة إلى الرسوم والمصاريف القضائية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

27. التزامات عرضية (تابع)

أقامت الشركة طعناً لدى المحكمة العليا بتاريخ 14 نوفمبر 2020 على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بصلالة ، وطالبات بإيقاف إجراءات تنفيذ ذلك الحكم. أمرت المحكمة العليا بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بإيقاف إجراءات تنفيذ الحكم. لم تصدر المحكمة العليا حكماً بعد في الطعن المقام من الشركة.

راجعت إدارة الشركة ومجلس الإدارة موقفهم فيما يتعلق بالدعوى القانونية الهامة المذكورة أعلاه وبعد التشاور مع محاميها الخارجيين ، فإنهم يعتقدون بأن الدعوى المقامة من الشركة ذات أسس قانونية ، ويعتزمون متابعة المطالبة القانونية للشركة بكل جدية.

في 31 مارس 2020 ، كانت هناك إلتزامات عرضية بمبلغ 1.43 مليون ريال عماني (2019-4.03 مليون ريال عماني) تتعلق بخطابات إعتقاد وضمانات مالية ممنوحة لبنوك في إطار سير العمل العادي بالنيابة عن عملاء ، ولا يتوقع أن تنشأ عنها إلتزامات هامة. تتم تغطية تلك الضمانات بضمانات مقابلة من العملاء بالإضافة إلى ضمانات أخرى.

28. معلومات القطاعات

أنواع الأعمال

تزاوّل الشركة أنشطتها الرئيسية في مجال التمويل بالأقساط والتأجير للمركبات والأصول الأخرى وخصم الديون وأنشطة تمويل رأس المال العامل والمديونيات. تقدم وحدة الأعمال الإستراتيجية منتجات وخدمات مماثلة ويتم إدارتها كقطاع واحد. بالنسبة لوحدة الأعمال الإستراتيجية ، يقوم الرئيس التنفيذي بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية على أساس شهري. يتم قياس الأداء على أساس الربح قبل ضريبة الدخل ، كما وردت في تقارير الإدارة الداخلية.

يعتبر الرئيس التنفيذي أعمال الشركة كقطاع تشغيلي واحد ويقوم بمراقبتها وفقاً لذلك.

29. إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة الشركة تعرضها لمخاطر مالية مختلفة: مخاطر السوق (متضمنة مخاطر العملة ومخاطر معدلات الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويركز برنامج إدارة المخاطر للشركة بشكل عام على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية ويسعى لتقليل الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

تقوم الإدارة بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم الإدارة بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية عن طريق العمل عن قرب مع الوحدات التشغيلية بالشركة. يحدد مجلس الإدارة كتابياً مبادئ عامة لإدارة المخاطر وسياسات تغطي مجالات معينة مثل مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر الائتمان واستخدام الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة واستثمار فائض السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناشئة بسبب تغيرات عكسية في معدل الفائدة ومعدلات صرف العملات الأجنبية. لا تشارك الشركة بفاعلية في المتاجرة بالديون والأوراق المالية للأسهم وصرف العملات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29. إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

مخاطر صرف العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر صرف العملة الأجنبية عندما تكون معاملات تجارية مستقبلية أو أصول أو التزامات مالية مدرجة منفذة بعملة غير العملة التنفيذية للشركة. غالبية معاملات الشركة تنفذ بالعملة التنفيذية. الشركة غير معرضة لمخاطر صرف العملة حيث ينفذ جزء كبير من اقتراضات الشركة بالعملة التنفيذية أو بالدولار الأمريكي والذي هو مربوط بالريال العماني.

كما ارتبطت الشركة بعقود أدوات مشتقة من أجل إدارة وتقليل مخاطر العملة الأجنبية الناشئة فيما يتعلق باقتراضات الشركة المنفذة بالدولار الأمريكي.

مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي عدم اليقين حول المكاسب المستقبلية بسبب التقلبات في أسعار الفائدة. تنشأ المخاطر عند عدم التطابق في الأصول والالتزامات والتي تخضع لتعديلات في معدل الفائدة ضمن فترة معينة. إن أهم مصدر لمثل هذه المخاطر هو اقتراضات الشركة وأنشطتها التمويلية حيث تنعكس التقلبات في معدلات الفائدة ، إن وجدت ، على نتائج العمليات.

إن فجوة معدل الفائدة هي وسيلة قياس شائعة لمخاطر المعدل. تظهر الفجوة الإيجابية عندما تتعرض الأصول لتغير في معدل الفائدة أكثر من الالتزامات في فترة محددة. أما الفجوة السلبية فهي عندما تتعرض الالتزامات لتغير معدل الفائدة أكثر من الأصول في فترة محددة. وتشمل أيضاً الأدوات المالية للشركة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق أيهما يأتي أولاً.

الاقتراضات الصادرة بمعدلات فائدة متغيرة تعرض الشركة إلى مخاطر معدلات الفائدة للتدفقات النقدية، بينما القروض التي تصدر بمعدلات فائدة ثابتة تعرضها إلى مخاطر معدلات الفائدة للقيمة العادلة. معدلات الفائدة على الاقتراضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل من البنوك خاضعة للتغيير عند إعادة التفاوض على التسهيلات وذلك على أساس سنوي في حالة السحب على المكشوف وعلى فترات أكثر بالنسبة للقروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل. تستخدم الشركة تحليل الحساسية لتحليل التكلفة المتغيرة للاقتراضات. وتقدر الإدارة أن تكاليف الفائدة للشركة حساسة حيث أن تغيير قدره 50 نقطة أساسية في متوسط تكلفة التمويل سيغير من تكلفة الفائدة على الاقتراضات بمبلغ 0.37 مليون ريال عماني (2019: 0.39 مليون ريال عماني). تعرض الشركة لمخاطر معدلات الفائدة مبين في إيضاح 30.

تتعرض الشركة للتقلبات في أسعار الفائدة على رصيد القرض لأجل. يتم استخدام الأدوات المالية المشتقة للحد من التعرض لتقلبات في أسعار الفائدة. في حين أن هذه تخضع لمخاطر أسعار السوق المتغيرة لاحقاً للتملك، يتم عامةً تقاص هذه التغييرات بالآثار العكسية على البنود التي يتم تحوطها.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ بسبب فشل أحد أطراف الأداة المالية بالوفاء بالتزامه مما يتسبب في تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. مخاطر الائتمان مهمة بالنسبة للشركة، لذلك تقوم الإدارة بإدارة تعرضها لمخاطر الائتمان بحذر. وضعت الشركة سياسات وإجراءات ائتمان لإدارة مخاطر الائتمان بما فيها تقييم التأخير وجدوى الائتمان واعتمادات الائتمان وتحديد حدود الائتمان والحصول على ضمانات تمثل الرهون على الأصول المستأجرة وإيداعات مالية و ضمانات ورهون شخصية على عقارات.

وتنشأ التركيزات بمخاطر الائتمان عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة عمل مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تكون لها صفات اقتصادية متشابهة مما يؤدي إلى أن تتأثر قدرات تلك الأطراف للوفاء بالتزام تعاقدى بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات بمخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء الشركة تجاه التطورات التي تؤثر على مجال عمل معين أو منطقة جغرافية معينة. تتم إدارة مخاطر الائتمان عن طريق تحليل منتظم لقدرة المستأجرين على الوفاء بالتزامات الدفع. يتضمن نشاط خصم الديون مبالغ مدفوعة مقدماً للعميل فيما يتعلق بالديون المحصلة وفوائد على هذه المبالغ ورسوم ذات علاقة. وفي حالة عجز زبائن العميل عن تسوية الديون المحصلة فإن الشركة تطالب العميل.

يعد تقدير مخاطر تعرض الطرف المقابل لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر ، آلية معقدة وتتطلب استخدام نموذج مخاطر الائتمان القائمة لتحديد عدة عوامل مثل التغيرات في مخاطر المحفظة وسلوك العميل وأوضاع السوق والتدفقات النقدية المتوقعة وإحتمال تعثر العميل وغيرها. تقوم الشركة بقياس مخاطره الائتمانية باستخدام ثلاثة مشتقات هي التعثر المحتمل المشتق من إحتمال تعثر كل عميل بناء على خصائصه والسلوك الائتماني ، الخسارة عند التعثر والتي تحدد أقصى مبلغ يمكن للشركة أن يخسره في حالة تعثر العميل والتعرض للتعثر والذي يحتسب بناء على المدفوعات التعاقدية المستقبلية المتوقعة إستلامها من الطرف المقابل.

تضمين معلومات مستقبلية

بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ، تستخدم الشركة المعلومات المستقبلية التي تكون متاحة دون جهد أو تكلفة ، عند تقديرها للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان إلى جانب قياسها للخسائر الائتمانية المتوقعة. توظف الشركة متخصصين يستخدمون معلومات خارجية وداخلية لتشكيل "أساس حالة" لسيناريو التوقعات المستقبلية. تتضمن المعلومات الخارجية المستخدمة البيانات والتوقعات الاقتصادية المنشورة من مؤسسات حكومية والسلطات المالية.

تطبق الشركة الاحتمالات على سيناريوهات التوقعات التي تم تحديدها. سيناريو "أساس الحالة" هو أكثر نتيجة فردية محتملة وتتكون من المعلومات التي تستخدمها الشركة لتخطيط الإستراتيجية والموازنة. قامت الشركة بتحديد وتوثيق الموجهات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة للأدوات المالية ، باستخدام تحليل إحصائي للبيانات التاريخية ، وقامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29 - إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

- التعثر المحتمل.
- الخسارة الناتجة من التعثر.
- التعرض للتعثر.

كما هو مبين أعلاه ، تستند هذه الأرقام من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى ويتم تعديلها لكي تعكس المعلومات المستقبلية المرجحة.

التعثر المحتمل هو تقدير احتمال التعثر على مدى فترة زمنية. يتم تقديره في فترة زمنية محددة. يستند الإحتساب على نماذج إحصائية ، ويتم تقديره باستخدام أدوات تقييم متماشية مع مختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرض للمخاطر. تستند نماذج الإحصاءات على بيانات السوق (كلما كانت متاحة) ، إلى جانب بيانات داخلية تتكون من عوامل كمية ونوعية. يتم تقدير التعثر المحتمل مع الوضع في الإعتبار فترات الإستحقاق التعاقدية للتعرض للمخاطر ومعدلات السداد المقدرة. يستند التقدير على الأوضاع الحالية ، معدلة من أجل الأخذ في الإعتبار تقديرات الأوضاع المستقبلية التي تؤثر على التعثر المحتمل.

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. تقدر الشركة مؤشرات الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على الخبرة في معدلات إسترداد المطالبات مقابل الأطراف المتعثرة. تضع نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر في الإعتبار الهيكل وقيمة الضمانات وعمر المطالبة والصناعة التي يعمل بها الطرف المقابل وتكاليف إسترداد أي ضمانات ومعدلات (أي: الخروج من حالة التعثر). نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر للأصول غير المضمونة تضع في الإعتبار توقيت التحصيل ومعدلات التحصيل وعمر المطالبات. يكون الإحتساب على أساس التدفقات النقدية المخصومة. الخسارة الناتجة عن التعثر التنظيمية يتم إدراجها في المحافظ ذات البيانات التاريخية المحدودة والمحافظ ذات التعثر المنخفض.

التعرض للتعثر هو تقدير للتعرض للمخاطر الحالي للتسهيلات الممولة. بالنسبة للتسهيلات غير الممولة ، يكون التعرض للتعثر لمنتج ذو عوامل تعهدات إئتمانية وقيم تعاقدية. التعرض للتعثر في تاريخ مستقبلي يضع في الإعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض للتعثر بعد تاريخ التقرير ، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والفوائد ، والسحوبات المتوقعة من التسهيلات التي تم الإلتزام بها. يعكس منهج الشركة بالنسبة للتعرض للتعثر التغيرات في الرصيد القائم على مدى عمر القرض وفقاً لما تسمح به الشروط التعاقدية الحالية ، مثل فترات الإطفاء والسداد المبكر أو السداد الفائض والتغيرات في إستخدام إلتزامات السحب وإجراءات التخفيف من الإئتمان المتخذة قبل التعثر. تستخدم الشركة نماذج التعرض للتعثر التي تعكس خصائص المحافظ.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29. إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالوضع في الاعتبار مخاطر التعثر على مدى أقصى فترة تعاقدية (بما في ذلك خيارات التمديد) التي تتعرض خلالها المنشأة لمخاطر الائتمان وليس مدة أطول ، حتى وإن تم تمديد أو تجديد العقد وهي ممارسة تجارية معتادة. مع ذلك ، بالنسبة للأدوات المالية مثل تسهيلات الائتمان المتجددة التي تحتوي على قرض وعنصر إلزام غير مسحوب ، فإن القدرة التعاقدية للشركة لطلب سداد وإلغاء الإلتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض الشركة لخسائر إئتمانية في فترة الإخطار التعاقدية. بالنسبة لتلك الأدوات المالية، تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الفترة التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان ولن تخفف الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان ، حتى وإن تم تمديد تلك الفترة لما بعد فترة التعاقد القصوى. لا يكون لهذه الأدوات المالية تحمل فترة سداد ثابتة أو هيكلية لإعادة السداد ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة مع ذلك ، لا تفرض الشركة في إطار الإدارة اليومية حق تعاقدية لإلغاء هذه الأدوات المالية.

يحدث ذلك لأن هذه الأدوات المالية تدار بشكل جماعي وتلغى فقط عندما تعلم الشركة بزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في مرحلة التسهيل. يتم تقدير الفترة الأطول بالأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع الشركة إتخاذها للتخفيف من الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل تخفيض القبول أو إلغاء الإلتزام القرض.

التجميع بناء على خصائص المخاطر المشتركة

عندما يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية بناء على خصائص المخاطر المشتركة ، مثل:

- نوع الأداة.
- مستوى مخاطر الائتمان.
- نوع الضمان.

تتم مراجعة التجميع بشكل مستمر لضمان أن كل شركة تتكون من تعرضات متجانسة. تستخدم الشركة معلومات قياسية خارجية لمحاظ ذات بيانات تاريخية مقيدة وبالنسبة للمحافظ ذات التعثر المنخفض حيث لا يتواجد أحداث تعثر تاريخية.

لدى الشركة سياسات واضحة لتحديد بشكل مبكر الإشارات التحذيرية ولاتخاذ إجراءات علاجية في الوقت المناسب. بعض مؤشرات التحذير المبكر مبينة أدناه:

- شيكات مرتجعة متكررة.
- عدم القدرة على الوصول إلى الشخص عبر الهاتف أو شخصياً.
- عدم الرد على الرسائل المكتوبة.
- معلومات غير جيدة من السوق.

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

48

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29. إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول التالي مقارنة للمخصص المحتفظ به بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 والمخصص المطلوب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني للفترة المنتهية مارس 2020:

تصنيف الأصول بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص مطلوب بموجب معايير البنك المركزي العُماني	مخصص محتفظ به بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	الفرق بين المخصص المطلوب من البنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به	صافي القيمة الدفترية	ألف ريال عماني إحتياطي القاعدة وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني
(1) معايير	(2) المرحلة 1 المرحلة 2	(3) 89,992 35,725	(4) 41 -	(5) 484 899	(6) = (4) - (5) (443) (899)	(7) = (3) - (5) 89,508 34,826
إجمالي فرعي		125,717	-	1,383	(1,342)	21
تحت الملاحظة	المرحلة 3	3,949	295	735	(440)	95
إجمالي فرعي		3,949	295	735	(440)	95
دون المعيار	المرحلة 3	1,378	329	284	45	62
إجمالي فرعي		1,378	329	284	45	62
مشكوك فيها	المرحلة 3	2,053	959	602	357	136
إجمالي فرعي		2,053	959	602	357	136
خسارة	المرحلة 3	24,253	21,146	15,937	5,209	3,108
إجمالي فرعي		24,253	21,146	15,937	5,209	3,108
بنود أخرى ليست مشمولة في تعميم البنك المركز العماني رقم ب.م. 977 والتعليمات ذات الصلة.	المرحلة 1 المرحلة 2 المرحلة 3	4,174 4,805 17	- - -	6 14 2	(6) (14) (2)	4,168 4,791 15
إجمالي فرعي		8,996	-	22	(22)	8,974
الإجمالي	المرحلة 1 المرحلة 2 المرحلة 3	94,166 40,530 31,650	41 - 22,729	490 913 17,560	(449) (913) 5,169	93,676 39,617 14,090
	الإجمالي	166,346	22,770	18,963	3,807	147,383
						3,422

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

49

إلى جانب ما ورد أعلاه ، تحتفظ الشركة بخسائر إنتمانية متوقعة بمبلغ 0.022 مليون ريال عماني على أرصدة بنكية والتزامات ومطلوبات طارئة. يوجد مخصص للبنك المركزي بمبلغ 0.144 مليون ريال عماني على التزامات طارئة مصنفة وفقاً للبنك المركزي العماني.

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29. إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول التالي مقارنة للمخصص المحتفظ به بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 والمخصص المطلوب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني للفترة المنتهية مارس 2019:

تصنيف الأصول بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص مطلوب بموجب معايير البنك المركزي العُماني	مخصص محتفظ به بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	الفرق بين المخصص المطلوب من البنك المركزي العُماني والمخصص المحتفظ به	صافي القيمة الدفترية	احتياطي القفدة وفقاً لمعايير البنك المركزي العُماني
(1)	(2)	(4)	(5)	(6) = (4) - (5)	(7) = (3) - (5)	(9)
تصنيف الأصول وفقاً لمعايير البنك المركزي العُماني						
معيارية	المرحلة 1	-	559	(599)	99,696	-
	المرحلة 2	-	1,251	(1,251)	38,885	-
	المرحلة 3	-	157	(157)	750	-
		141,299	1,968	(1,968)	139,331	-
إجمالي فرعي	المرحلة 3	4,753	1,328	(926)	3,425	118
تحت الملاحظة		4,753	402	(926)	3,425	118
إجمالي فرعي	المرحلة 3	5,763	1,384	(940)	3,439	225
دون المعيار		5,763	1,384	(940)	3,439	225
إجمالي فرعي	المرحلة 3	2,699	1,252	447	1,893	194
مشكوك فيها		2,699	1,252	447	1,893	194
إجمالي فرعي	المرحلة 3	17,428	15,094	1,619	3,953	2,334
خسارة		17,428	15,094	1,619	3,953	2,334
إجمالي فرعي	المرحلة 1	100,256	-	(559)	99,696	-
الإجمالي	المرحلة 2	40,136	-	(1,251)	38,885	-
	المرحلة 3	31,550	18,132	43	13,461	2,872
	الإجمالي	171,942	18,132	(1,767)	152,042	2,872

إلى جانب ما ورد أعلاه ، تحتفظ الشركة بخسائر إئتمانية متوقعة بمبلغ 0.130 مليون ريال عماني على أرصدة بنكية والتزامات ومطلوبات طارئة. يوجد مخصص للبنك المركزي بمبلغ 0.73 مليون ريال عماني على التزامات طارئة مصنفة وفقاً للبنك المركزي العماني.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29. إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول التالي مقارنة للمخصص المحتفظ به بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 والمخصص المطلوب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني بالنسبة للحسابات المعاد هيكلتها:

تصنيف الأصول وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	تصنيف الأصول بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	إجمالي القيمة الدفترية	بموجب معايير البنك المركزي العماني	مخصص مطلوب بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9	الفرق بين المخصص المطلوب من البنك المركزي العماني والمخصص المحتفظ به	صافي القيمة الدفترية	احتياطي الفائدة وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6) = (5) - (4)	(7) = (5) - (3)	(9)
مصنفة بأنها متعثرة - 2020	المرحلة 3	1,685	677	598	79	1087	77
مصنفة بأنها متعثرة - 2019	المرحلة 3	3,483	1,601	1,559	42	1,924	306

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

52

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29. إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول أدناه مقارنة بين مخصص إنخفاض القيمة والخسارة المحتفظ بها بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 والمطلوب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني:

الفريق عماني	31 مارس 2019					
	بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9			وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني		
	الفرق		السنة السابقة	السنة		السنة السابقة
	السنة الحالية	السنة السابقة		السنة الحالية	السنة السابقة	
-	-	591	802	951	802	
1,105	7,229	19,899	18,963	21,004	26,192	
(0.0%)	0%	18%	20%	18%	20%	
(2%)	(4%)	8%	8%	6%	4%	

خسارة إنخفاض القيمة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر
مخصصات مطلوبة وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني/محتفظ بها بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم
9
إجمالي محل القرض المتعثر (نسبة مئوية)
صافي معدل القرض المتعثر (نسبة مئوية)

تم تحويل مبلغ إضافي قدره 1.35 مليون ريال عماني (بالصافي من أثر الضريبة بمعدل 15%) إلى احتياطي إنخفاض القيمة. إذا تم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر، لكان صافي الربح بعد الضريبة 2.7 مليون ريال عماني

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29. إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول أدناه أقصى تعرض لمخاطر الائتمان. يعرض أقصى تعرض لمخاطر الائتمان قبل التخفيف من خلال استخدام إتفاقيات ضمانات:

2019	2020	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
1,642	1,792	أرصدة لدى البنك
171,942	158,290	صافي الاستثمار في مديونيات التمويل
495	462	مديونيات أخرى
<u>174,079</u>	<u>160,544</u>	

يعرض الجدول أعلاه أسوأ سيناريو للتعرض لمخاطر الائتمان للشركة في 31 مارس 2020 و 2019 مع الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزيات للإئتمان. بالنسبة للأصول داخل بنود الميزانية العمومية ، يستند التعرض لمخاطر الائتمان المذكور أعلاه على صافي القيم الدفترية التي تم الإفصاح عنها في بيان المركز المالي. كما يتضح أعلاه ، ينشأ أهم تعرض لمخاطر الائتمان من صافي الاستثمار في مديونيات التمويل للعملاء (بما في ذلك الإلتزامات) والمبالغ المستحقة من البنوك.

في 31 مارس 2020 و 2019 ، لم يكن لدى الشركة أي تركيز لعميل فردي في صافي مديونيات التمويل. لا يملك أي عميل فردي أكثر من 10% من إجمالي مبالغ صافي الاستثمار في مديونيات التمويل.

تركيز القطاع الإقتصادي لإجمالي الاستثمار في مديونيات التمويل

2019	2020	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
51,855	52,814	قطاع الأفراد
120,087	104,536	قطاع العمل التجاري
<u>171,942</u>	<u>157,350</u>	

جودة الائتمان وفقاً لفئة الأصول المالية

جميع الإيجارات التي أجرتها الشركة هي مقابل ضمان الأصول الممولة وفي بعض الحالات ، إن تطلب الأمر ، مقابل ضمان إضافي. تراقب الشركة بشكل منتظم جودة الائتمان لأصولها المالية.

مديونيات الشركة التي هي ليست مستحقات سابقة أو منخفضة القيمة والمستحقات السابقة وليست منخفضة القيمة ، تتكون من 67% و 12% من صافي الاستثمار في مديونيات التمويل (2019: 63% و 19%) على الترتيب.

تحد الشركة من متعرضها لمخاطر الائتمان من خلال التعامل مع بنوك ذات سمعة مرموقة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29. إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

مديونيات التمويل المعاد التفاوض بشأنها

مديونيات التمويل المعاد التفاوض بشأنها كما في 31 مارس 2020 هي 1.68 مليون ريال عماني (2019: 3.38 مليون ريال عماني) وتتضمن قروض منخفضة القيمة بمبلغ 1.68 مليون ريال عماني (2019: 3.27 مليون ريال عماني).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون الشركة قادرة على الوفاء بمتطلبات التمويل. يمكن أن تكون أسباب مخاطر السيولة تقلبات السوق أو تدني معدلات الائتمان ، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل.

تقوم الإدارة ولجنة إدارة التزامات الأصول بمراجعة مصادر التمويل بشكل منتظم ، وتتم مراقبتها بشكل متنوع من خلال الإقتراضات قصيرة وطويلة الأجل ، والزيادة في عدد المقرضين ، تطوير منتجات إضافية مثل ودائع الشركات والبحث عن معدلات فائدة ثابتة لفترات أطول. تتم إدارة التمويل بواسطة قسم الخزينة بالشركة. تتضمن إدارة ومراقبة التدفقات النقدية اليومية وإحتياجات التمويل. يتحقق ذلك من خلال الإحتفاظ بتسهيلات إئتمانية لتغطية صافي الإحتياجات المستقبلية ومراقبة توقعات التدفقات النقدية. فترة إستحقاق الإلتزامات المالية للشركة وصافي الإلتزامات المالية المشتقة التي تمت تسويتها مبينة في إيضاح 30.

إدارة رأس المال

تهدف الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية من أجل تحقيق عائد للمساهمين والإستفادة من أصحاب المصلحة الآخرين وللحفاظ على هيكل رأسمالية مثالية من أجل تقليل تكلفة رأس المال.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال والإلتزام بالتشريعات ، قد تتخذ الشركة إجراءات إستراتيجية ملائمة.

يطلب البنك المركزي العماني من الشركة الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال المدفوع بمبلغ 25 مليون ريال عماني وهو ما تم تحقيقه بالفعل.

تماشياً مع التشريعات السائدة في الصناعة ، تراقب الشركة رأس المال على أساس معدل المديونية ومعدلات الإقتراض. يتم إحتساب معدل المديونية على أنه إجمالي الإقتراض (متضمناً "الإقتراضات المتداولة وغير المتداولة") مقسومة على إجمالي حقوق الملكية كما هو مبين في بيان المركز المالي. يتم إحتساب معدل الإقتراض على أنه إجمالي الإلتزامات الخارجية مقسوماً على صافي القيمة (بإستثناء إحتياطات محددة ، إحتياطي إنخفاض القيمة وتوزيعات الأرباح النقدية المقترحة).

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

29. إدارة المخاطر المالية (تابع)

عوامل المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

إدارة رأس المال (تابع)

خلال سنة 2020 و 2019 ، كانت إستراتيجية الشركة هي الاحتفاظ بمعدلات مديونية وإقتراض ضمن 5 مرات حقوق الملكية. كانت معدلات المديونية والإقتراض في 31 مارس 2020 و 2019 كما يلي:

2019	2020	
ألف ريال	ألف ريال	
عماني	عماني	
103,110	92,548	إجمالي الإقتراضات
114,522	102,407	إجمالي الإلتزامات الخارجية
40,127	38,916	إجمالي حقوق الملكية
38,349	31,970	صافي القيمة (معرفّة أعلاه)
2.57	2.38	معدل المديونية (مرات)
2.99	3.20	معدل الإقتراض (مرات)

القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية الغير متاجر بها في سوق نشط باستخدام التدفقات النقدية المخصومة المقدرة (المستوى 3). يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات في أوراق مالية مدرجة بالسعر المدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول وإلتزامات مماثلة (المستوى 1). الأدوات المالية المشتقة المدرجة بالقيمة العادلة تبلغ 143 ألف ريال عماني (2019: 35 ألف ريال عماني) ويتم تقييمها باستخدام مدخلات المستوى 2.

تم إفتراض أن القيمة الدفترية مطروحاً منها مخصص خسارة إنخفاض القيمة ، هي مقارنة لقيمها العادلة.

تم تعريف المستويات المختلفة كما يلي:

- المستوى 1: أسعار مدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة لأصول وإلتزامات مماثلة.
- المستوى 2: مدخلات عدا عن الأسعار المدرجة المضمنة في المستوى 1 والملحوظة للأصول والإلتزامات ، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3: مدخلات للأصول والإلتزامات التي لا تستند على بيانات سوق ملحوظة (مدخلات غير ملحوظة).

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

مخاطر سعر الفائدة

يلخص الجدول أدناه تعرض الشركة لمخاطر سعر الفائدة. يتضمن الجدول أصول والتزامات الشركة بالقيمة الدفترية مصنفاً بإعادة التسعير التعاقدية وتواريخ الاستحقاق أيهما يأتي أولاً كما في 31 مارس 2020:

31 مارس 2020	حتى 6 أشهر	6 - 12 شهراً	من سنة إلى سنتين	من 2 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة	المجموع
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
أصول							
أرصدة نقدية وبنكية	-	-	-	-	-	1,807	1,807
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	26,740	28,202	29,603	21,342	32,592	-	138,388
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدماً	-	-	-	-	-	462	462
أدوات مالية مشتقة	-	-	-	-	-	143	143
أصل ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	11	11
مركبات ومعدات	-	-	-	-	-	156	156
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	106	106
وديعة نظامية	-	250	-	-	-	-	250
إجمالي الأصول	26,740	28,452	29,603	21,342	32,592	2,685	141,323
حقوق المساهمين والالتزامات							
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	38,916	38,916
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	25,328	-	-	-	-	-	25,328
إلتزامات أخرى	-	-	-	-	-	9,832	9,832
ضريبة مستحقة الدفع	-	-	-	-	-	27	27
ودائع شركات	10,769	4,300	2,508	-	-	-	17,577
قروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)	28,085	17,067	4,491	-	-	-	49,643
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات	64,182	21,367	6,999	-	-	48,775	141,323
الفجوة بين الأصول والالتزامات	(37,442)	6,994	22,604	21,342	32,592	(46,090)	-
الفجوة التراكمية بين الأصول والالتزامات	(37,442)	(30,448)	(7,844)	13,498	46,090	-	-

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر سعر الفائدة (تابع)

31 مارس 2019	حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	6 – 12 شهر ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة للسعر الفائدة ألف ريال عماني	المجموع ألف ريال عماني
أصول							
أرصدة نقدية وبنكية	-	-	-	-	-	1,689	1,689
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	41,412	23,444	35,109	21,932	30,016	-	151,913
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدماً	-	-	-	-	-	495	495
أدوات مالية مشتقة	-	-	-	-	-	35	35
أصل ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	9	9
مركبات ومعدات	-	-	-	-	-	210	210
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	48	48
وديعة نظامية	-	250	-	-	-	-	250
إجمالي الأصول	41,412	23,694	35,109	21,932	30,016	2,486	154,649
حقوق المساهمين والالتزامات							
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	40,127	40,127
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	41,742	-	-	-	-	-	41,742
التزامات أخرى	-	-	-	-	-	11,195	11,195
ضريبة مستحقة الدفع	-	-	-	-	-	217	217
ودائع شركات	8,245	610	10,684	708	-	-	20,247
سندات غير قابلة للتحويل	5000	-	-	-	-	-	5,000
قيمة عادلة سالبة للمشتقات	-	-	-	-	-	-	-
قروض طويلة الأجل (مضمنة الجزء المتداول)	28,606	7,515	-	-	-	-	36,121
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات	83,593	8,125	10,684	708	-	51,539	154,649
الفجوة بين الأصول والالتزامات	(42,181)	15,569	24,425	21,224	30,016	(49,053)	-
الفجوة التراكمية بين الأصول والالتزامات	(42,181)	(26,612)	(2,187)	19,037	49,053	-	-

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

58

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة

المبالغ المفصح عنها في الجدول أدناه تحلل أصول والتزامات الشركة كما في 31 مارس 2020 و 31 مارس 2019 المتعلقة بمجموعات الاستحقاق ذات الصلة على أساس الفترة المتبقية في تاريخ التقرير لتاريخ الاستحقاق التعاقدية. المبالغ المفصح عنها هي تدفقات نقدية تعاقدية غير مضمونة. الأرصدة المستحقة خلال 12 شهراً تساوي أرصدها الدفترية حيث أن أثر الخصم غير جوهري.

31 مارس 2020	حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	6 - 12 شهوراً ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة لسعر الفائدة ألف ريال عماني	المجموع ألف ريال عماني
أصول							
أرصدة نقدية وبنكية	1,807	-	-	-	-	-	1,807
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل	26,740	28,111	29,603	21,342	32,592	-	138,388
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدماً	-	-	-	-	-	462	462
أدوات مالية مشتقة	-	-	-	-	-	143	143
أصول ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	-	11	11
مركبات ومعدات	-	-	-	-	-	156	156
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	106	106
وديعة نظامية	-	-	-	-	-	250	250
إجمالي الأصول	28,547	28,111	29,603	21,342	32,592	1,128	141,323
حقوق المساهمين والالتزامات							
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	38,916	38,916
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل	25,328	-	-	-	-	-	25,328
الالتزامات أخرى	9,551	-	-	-	281	-	9,832
ضريبة مستحقة الدفع	27	-	-	-	-	-	27
ودائع شركات	10,769	4,300	2,508	-	-	-	17,577
قروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)	14,969	12,901	16,647	5,126	-	-	49,643
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات	60,644	17,201	19,155	5,126	281	38,916	141,323

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

30

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	6 – 12 شهر ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة للسعر الفائدة ألف ريال عماني	المجموع
(32,097)	10,910	10,448	16,216	32,311	(37,788)	-
(32,097)	(21,187)	(10,739)	5,477	37,788	-	-

31 مارس 2020

فجوة الاستحقاق (باستثناء الحسابات خارج الميزانية العمومية)

الفجوة التراكمية للاستحقاق

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

30. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

حتى 6 أشهر ألف ريال عماني	6 - 12 شهر ألف ريال عماني	من سنة إلى سنتين ألف ريال عماني	من 2 إلى 3 سنوات ألف ريال عماني	أكثر من 3 سنوات ألف ريال عماني	معدل ثابت أو غير حساسة لأسعار الفائدة ألف ريال عماني	المجموع ألف ريال عماني
31 مارس 2019						
أصول						
1,689	-	-	-	-	-	1,689
41,412	23,444	35,109	21,932	30,016	-	151,913
-	-	-	-	-	495	495
-	-	-	-	-	35	35
-	-	-	-	-	9	9
-	-	-	-	-	210	210
-	-	-	-	-	48	48
-	-	-	-	-	250	250
43,101	23,444	35,109	21,932	30,016	1,047	154,649
إجمالي الأصول						
حقوق المساهمين والالتزامات						
-	-	-	-	-	40,127	40,127
41,742	-	-	-	-	-	41,742
10,939	-	-	-	256	-	11,195
217	-	-	-	-	-	217
8,245	610	10,684	708	-	-	20,247
5,000	-	-	-	-	-	5,000
11,541	7,323	11,682	5,575	-	-	36,121
77,684	7,933	22,366	6,283	256	40,127	154,649
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات						

أرصدة نقدية وبنكية
صافي الاستثمار في مديونيات التمويل
مديونيات أخرى ومدفوعات مقدماً
أدوات مالية مشتقة
أصول ضريبية مؤجلة
مركبات ومعدات
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ
وديعة نظامية
إجمالي الأصول
حقوق المساهمين والالتزامات
حقوق المساهمين
اقتراضات بنكية قصيرة الأجل
إلتزامات أخرى
ضريبة مستحقة الدفع
ودائع شركات
قيمة عادلة سالبة للمشتقات
قروض طويلة الأجل (متضمنة الجزء المتداول)
إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

30 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

حتى 6 أشهر	6 - 12 شهرًا	من سنة إلى سنتين	من 2 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	معدل ثابت أو غير حساسة	المجموع
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	لمسعر الفائدة ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
(26,829)	11,923	10,067	22,816	22,809	(40,786)	-
(28,829)	(14,906)	(4,839)	17,977	40,786	-	-

31 مارس 2019

فجوة الاستحقاق (باستثناء خارج الميزانية العمومية)

الفجوة التراكمية للاستحقاق

إيضاحات حول البيانات المالية
للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 (تابع)

31. أصدرت المحكمة العليا حكمها بتاريخ 7 أبريل 2020 برفض الطعن المقدم من شركة مسقط التمويل و اننا قد تقدمنا بتسجيل التماس لاعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة العليا. و بموجب الحكم يتعين على الشركة سداد مبلغ وقدره 1,658 ريال فان مجلس الادارة قد وافق على تحمل الخسارة نتيجة الحكم الصادر ضد الشركة وبيان التفاصيل في القوائم المالية لشهر مارس 2020.

32. الموافقة على البيانات المالية
تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة والتصريح بإصدارها في مايو 2020.